Warith Scientific Journal

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانكشاف الصناعي العراق حالة دراسية للفترة (2023-2004)

The impact of some macroeconomic variables on industrial exposure in Iraq is a case study (2004-2023)

الباحث مهند سعود عزيز
Muhannad Saud Aziz
mohanad.s@s.uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء /كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

ا.د. توفيق عباس عبد عون المسعودي
Prof. Tawfiq Abbas Al-Masoudi
dr.tawfeek71@yahoo.com
جامعة كربلاء /كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

المستخلص يعد الانكشاف الصناعي من المواضيع المهمة في التجارة الدولية في العصر الحالي بسبب تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي على العالم من قبل العديد من البلدان النامية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية اقتصاداتها مما أدى الى تعميق الانكشاف الاقتصادي والتبيعة اتجاه الدول الصناعية المتقدمة. وتناول البحث دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، التضخم المستورد) في الانكشاف الصناعي في العراق بالإضافة الى قياس أثر تلك المتغيرات للمدة (2004-2023) من خلال برنامج (Eviews12) وتوصل البحث الى وجود اختلال هيكلي للناتج المحلي الإجمالي في العراق بسبب انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فيه مما أدى الى انخفاض القيمة المضافة الصافية للصناعات التحويلية والاعتماد على تصدير النفط الخام و تخلف الهياكل الإنتاجية في القطاعات الأخرى وبلغت درجة الانكشاف الصناعي غير النفطي في المتوسط (548.49%) وهي نسبة مرتفعة جدا مما يعني ان العراق يعتمد على الخارج اعتمادا كبيراً في سد حاجة الطلب المحلي من السلع المصنعة مما يعني تخلف القطاع الصناعي وعدم استغلال الموارد الغنية التي يمتلكها العراق في تطوير الاقتصاد الصناعي.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الاقتصاد الكلي. الانكشاف الصناعي،

Abstract: Industrial exposure is an important topic in international trade in the current era due to the liberalization of trade and economic openness to the world by many developing countries in order to attract foreign direct investment and develop their economies, which led to deepening economic exposure and dependence on advanced industrial countries. The research dealt with studying the impact of some macroeconomic variables (foreign direct investment, exchange rate, imported inflation) on industrial exposure in Iraq, in addition to measuring the impact of these variables for the period (2004-2023) through the program ((Eviews12). The search arrived that there is a structural imbalance in the gross domestic product in Iraq due to the low percentage of contribution of the manufacturing industry to it, which led to a decrease in the net added value of the manufacturing industries The dependence on crude oil exports and the backwardness of production structures in other sectors. The degree of non-oil industrial exposure reached an average of (548.49%), which is a very high percentage, meaning that Iraq relies heavily on the outside to meet the need for local demand for manufactured goods, which means the backwardness of the industrial sector and the failure to exploit the rich resources that Iraq possesses in developing the industrial economy.

Keywords: Macroeconomic variables, industrial exposure.

1.المقدمة

يؤدي القطاع الصناعي دوراه مهما في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لأي اقتصاد كون القطاع الصناعي يمثل القطاع الأكثر أهمية في نقل التكنولوجيا الحديثة الى الاقتصاد حيث أدركت البلدان الصناعية المتقدمة أهمية الصناعة لذا جعلت القطاع الصناعي ضمن أولوياتها ووضعت العديد من الاستراتيجيات من اجل تحقيق التقدم والتطور للقطاع الصناعي من خلال تبني سياسة التنوع الاقتصادي كون القطاع الصناعي يساهم في تطوير جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب التشابكات والترابطات الامامية والخلفية وادركت البلدان الريعية ان

اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعلها اكثر عرضة للازمات مما دفعها الى البحث عن بدائل مناسبة من اجل تنويع اقتصادها ومغادرة حالة التخلف والتبعية للاقتصادات الصناعية المتقدمة من خلال تطوير بعض الصناعات الاستهلاكية ، ومن اجل تسليط الضوء على الخطوات المتخذة للتأثير في نمو القطاع الصناعي من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي اخترنا منها (الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والتضخم المستورد) لبيان اثارهما في نمو الصناعة في العراق وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تطوير وتنويع الهياكل الإنتاجية الصناعية لم تستطيع تلك الجهود من معالجة الاختلال في بنية القطاعات الإنتاجية الاقتصادية وبنية التجارة الخارجية للصادرات الصناعية مما أدى الى ارتفاع مؤشر الانكشاف وزيادة التبعية الصناعية في العراق.

2.منهجية البحث:

2-1: أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تتبع حجم بعض متغيرات الاقتصاد الكلي واثارها والانكشاف الصناعي وطبيعة العلاقة بينهما في العراق ومدى قدرة تلك المتغيرات ونجاحها في تطوير القطاع الصناعي من اجل تقليل الفجوة الصناعية.

2-2: **مشكلة البحث:**

تتركز مشكلة البحث في التساؤل الاتي هل ان المتغيرات الاقتصادية الكلية قادرة في التأثير في مؤشر الانكشاف الصناعي والحد من تزايده حيث ان ارتفاع مؤشر الانكشاف الصناعي يؤدي الى العديد من المشاكل في البلدان المختارة ولعل أهمها تهديد واقع ومستقبل الصناعة في البلدان المختارة مما يؤدي الى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وتخلف القطاع الصناعي بالتالي انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وعدم تكافؤ العلاقات الصناعية في البادان المختارة مع العالم الخارجي مما يتطلب ان تتوفر الظروف الاقتصادية لمعالجة تلكك المشكلة.

2-3: هدف البحث:

يوجد للبحث ثلاثة اهداف وهي:

1. التعرف على مفهوم متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي.
2. التعرف على معدلات النمو في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي في العراق
3. قياس مدى تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الانكشاف الصناعي في العراق

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان متغيرات الاقتصاد الكلي يمكن ان تؤدي دورا إيجابيا في تقليل نسبة الانكشاف الصناعي وانخفاض الفجوة الصناعية في العراق إذا ما اتبعت سياسات قادرة على التوجه نحو التنويع الاقتصادي والعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والحد من احادية الصادرات في الاقتصاد.

2-4: منهج البحث:

بغية تحقيق اهداف البحث تم اعتماد المزج بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي.

2-5:هيكلية البحث:

انسجاما مع فرضية البحث وهدفها تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول الإطار المفاهيمي لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الاقتصادي في حين تضمن المبحث الثاني الإطار التحليلي لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي في (العراق) اما المبحث الثالث فتضمن قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الانكشاف الصناعي.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي

على الصعيد العالمي ظهرت العديد من المتغيرات في مختلف جوانب الحياة السياسة والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وعلى مختلف الميادين التي تتداخل فيما بينها مما جعلها ذات تأثير كبير على ميزان القوى السياسة والاقتصادية وانعكست بتأثيرها على الاوضاع الداخلية للدول وعلى هذا الاساس سوف نستعرض في هذا المبحث بعض المتغيرات الاقتصاد الكلية (Al-Kawaz, Jassim، 2022،179)

3. سعر الصرف:

تعد الحاجة لدراسة سعر الصرف ضرورية كون اسعار الصرف لم تعد حكراً يقتصر على المُتخصصين في الاقتصاد والتجارة، وتزايدت اهمية اسعار الصرف نتيجة تدويل الاعمال التجارية الحديثة، والنمو المستمر في التجارة العالمية مقارنة بالاقتصادات الوطنية، والاتجاه نحو التكامل الاقتصادي، والوتيرة السريعة للاقتصاد العالمي، وكذلك التغير في تكنولوجيا تحويل الاموال والتقلبات الشديدة لأسعار الصرف (Copeland، 2005،1)

3-1 مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على انه السعر الذي يتم عن طريقه تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية ويمكن تعريفه على انه عدد الوحدات من العملة المحلية من اجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (Khudair, Abdullah، 2018،334)

ويمكن تعريفه على انه العدد المطلوب من وحدات النقد الاجنبي لشراء وحدة نقدية واحده من العملة الوطنية اي تعتبر وحدة النقد الوطنية هي السلعة فاذا زاد الطلب عليها فهذا يعني ارتفاع سعرها اي ارتفاع قيمة العملة الوطنية (Al-Effendi، 2010، 312)

3-2 وظائف سعر الصرف:

1. **الوظيفية القياسية:** تعد أسعار الصرف حلقة الوصل بين مختلف العملات أي انه يعد الجسر الواصل بين الاسعار المحلية والاسعار الاجنبية وبيان القوة الشرائية للعملة المحلية عن طريق قياس قيم السلع والخدمات، حيث يقوم المتعاملون في الاقتصاد بمقارنة اسعار السلع المحلية بأسعار السلع الاجنبية من خلال سعر الصرف كما هو الحال في سوق السيارات في البلدان الصناعية (Al-Issawi، 2019، 249)

2.الوظيفية التوزيعية : تقوم إسعار الصرف بوظيفة توزيع الدخل في الاقتصاد المحلي اذ انه يمكن لأسعار الصرف أن تؤدي هذه الوظيفة على المستوى الدولي وذلك من خلال التجارة الخارجية ، حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي من خلال ممارسة النشاط التجاري الدولي فمن خلاله يتمكن سعر الصرف من اعادة توزيع الدخل القومي والثروات القومية ما بين دول العالم بالنسبة لعلمة البلد المحلية عندما تنخفض فان نسبة ما يتم استبداله من هذه العملة اتجاه العملات الأجنبية يكون اكثر او اكبر بينما العملة الاجنبية سوف ترتفع وهذا يعني ان ما يبادله الاجانب من عملتهم اقل اتجاه العملة المحلية فهذا يدفعهم الى الاستيراد (Kazim، Wali، 2020، 113)

3-الوظيفة التطويرية: يساهم سعر الصرف في تطوير صادرات البلد وذلك من خلال دوره في تشجيع الصادرات وأيضا يعمل على ايقاف بعض الصناعات بسبب ارتفاع اسعار المواد الأولية الداخلة في تكوين الصناعة تلك الصناعات واستبدالها باستيرادات يكون سعرها في الخارج اقل من سعرها في الداخل وبهذا فأن سعر الصرف يؤدي الى تغيير التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية للدولة (Essid، 2013، 26)

3-3: محددات سعر الصرف:

يوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف سوف نستعرض منها:

1.عرض النقد:

يجب ان يوجد تناسب بين زيادة معدل كمية النقود الكلية ومعدل نمو السكان ونمو الانتاج من اجل المحافظة على استقرار الاسعار كون الاستاذ فريدمان يرى من الضروري ان تكون السياسة النقدية في مضامينها المهمة على علاقة بالنمو والاستقرار الاقتصادي ، اي بمعنى من اجل الحفاظ على مستوى مستقر للأسعار يجب ان تكون الزيادة في الانتاج موازية للزيادة في المعروض النقدي من اجل المحافظة على تنافسية السلع المحلية مع السلع العالمية ، كون عند وجود فروقات بين المعروض النقدي ونسبة زيادة الانتاج والسكان يؤدي الى تذبذب تنافسية السلع المحلية وتحول الطلب الى السع الارخص نسبيا(Masaed, Ghaiz، 2019، 21)

2. سعر الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة السوقي على سعر الصرف وذلك عن طريق عمليات راس المال في ميزان المدفوعات فعندما ترتفع اسعار الفائدة المحلية سوف يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الى الداخل مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي الى زيادة سعر صرفها ويحدث العكس عندما تنخفض اسعار الفائدة المحلية فتتوجه رؤوس الاموال المحلية الى الخارج مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية لذلك نجد ان سعر الصرف يتأثر بأسعار الفائدة المحلية و بأسعار الفائدة الخارجية مما يؤدي الى هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وبالتالي زيادة الطلب على العملة الاجنبية و انخفاض سعر الصرف (Khudair، Abdullah ، 2023، 319)

4: الاستثمار الاجنبي المباشر:

تزايد الاهتمام بالاستثمار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كونه يعد من اهم محاور دالة الطلب وايضا يعتبر الركن الاساس في تحفيز النشاط الاقتصادي كونه يساعد على توليد زيادة في الدخل القومي (Yousef, et al.،2016،48)

4-1. مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

قبل توضيح مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر لا بد من توضيح معنى الاستثمار الذي يعبر عن الاستثمار في الاقتصاد الكلي بأنه عملية تكوين راس المال الثابت مضافا اليه الزيادة في المخزون السلعي اي الزيادة في راس المال الثابت والمخزون السلعي كون المخزون السلعي يعد من مكونات رأس المال، ويمكن تعريفه على انه الحصول على وسائل انتاجية جديدة من خلال تخصيص راس المال من اجل توسيع الطاقة الانتاجية القائمة او لتكوين طاقة انتاجية جديدة. كما يعرف على انه التضحية بالموارد الحالية من اجل الحصول على عائد في المستقبل خلال فترة زمنية ومن خلال التعاريف اعلاه فأن الاستثمار يصاحبه عناصر عديدة وهي التضحية بالمال في الوقت الحالي من اجل الحصول على عائد مستقبلا وان هذ العائد غير مؤكد اي انه ليس مؤكد الحصول عليه (Qassem، Hussein، 2021،95).

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاستثمار في شركات تقع خارج موطنها الاصلي من اجل المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك الشركات او هو انشاء مشروعات جديدة او توسعة مشاريع قائمة من خلال المقيمين في بلد معين ضمن حدود بلد اخر (Al-Iraqi، Hamid، 2022،508)

اما منظمة التجارة العالمية فعَرفت الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاصول الانتاجية المملوكة في دولة ما (البلد المضيف) من قبل مستثمر مقيم في بلد اخر (البلد الام) (Younis، Mahmoud ،2020،189).

وعُرف الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل صندوق النقد الدولي(IMF) هو ان يملك المستثمر الاجنبي (15%) او أكثر من أسهم راس مال مؤسسة من مؤسسات الاعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في ادارة المؤسسة، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) فعرفته بأنه تعبير لمصلحة مستثمر أجنبي في شركة او مؤسسة في دولة اخرى يمكن للمستثمر الحصول على صوت في ادارة المؤسسة (Mahmoud، 2014،54).

4-2 أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من المقومات التي تساعد على زيادة الدخل القومي وزيادة ثروة الدولة فهي تعد من الموارد التي تساعد على تعظيم المنافع المتأتية من تلك الموارد ويعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على زيادة المهارة للعمالة المحلية من خلال التطورات والتقنيات الحديثة التي تدخلها الشركات المتعددة الجنسية ، وكذلك يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على زيادة مراكز البحث والتطوير في البلد المضيف مما يؤدي الى زيادة الخبرات الادارية والعلمية في مراكز البحث والتطوير فضلا عن اهمية أدخال اساليب الانتاج المتطورة والتكنولوجية الحديثة مما يؤدي الى زيادة صادرات البلد المضيف وتوفير فرص عمل اضافية وخاصة في البلدان النامية مما يساعد من معالجة البطالة وخاصة في صناعات كثيفة العمل وكذلك زيادة الايرادات للبلد المضيف من خلال زيادة الضريبة على الشركات الاستثمارية واستخدام تلك الايرادات في زيادة التكامل بين القطاعات الاقتصادية في القطاعات التي تعاني من نقص الموارد المالية (Al-Kawaz, 2022، 180-180).

4-3: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

يوجد للاستثمار الأجنبي المباشر عدة اشكال، ولكل نوع مميزاته الخاصة به، وبسبب هذا التباين والتنوع في الخصائص والأهمية المميزة تختلف تفضيلات كل من الدول المضيفة للاستثمار من جهة، والمستثمر الاجنبي من جهة أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أشكال هذا النوع من الاستثمار (Abu Qahf، 2003،364)

1.الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمار الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي إذ يقوم المستثمر الاجنبي بإنشاء شركات الانتاج والتسويق في الدول المضيفة للاستثمار ، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار عند قيام المستثمر الأجنبي بجلب التقنية التكنولوجية التي يحتاجها ، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية من اقامة المشروع بدون تدخل الدولة المضيفة وجلب التقنيين و الخبراء و المدراء الإداريين والمستلزمات المطلوبة والقيام بالإشراف على اكمال المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق من دون مشاركة اي طرف محلي وتنقل هذه الشركات نشاطاتها الى البلدان المضيفة عند توفر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة ، وايضا استقرار الاسواق المالية وطبيعة القوانين التي تُشجع و تنظم وتراقب الاستثمار في الدولة المضيفة للاستثمار(Abbas ، 2005، 20-29)

2.الاستثمار المشترك:

يعّرف هذا الاستثمار بأنه (الاستثمار الذي يشترك فيه طرفان أو أكثر ، من دولتين أو أكثر ، ويأخذ طرفا أو أطراف الاستثمار مختلف الأشكال القانونية فرد ، شركة خاصة ، شركة عامة حكومية) وقد وجد الاستثمار المشترك بسبب النزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال و يعتمد هذا النوع من الاستثمار على المشاركة من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة

التكنولوجية أو المعرفة التسويقية ، وتعد المشروعات المشتركة الشكل الأمثل الذي يمكّن الدول المضيفة من زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتطور التكنولوجي للبلد وكذلك خلق فرص عمل جديدة ، وزيادة فرص التصدير وتحسين وضع ميزان المدفوعات وإنتاج سلع ذات جودة عالية وبالتالي تحقيق المنافسة في الأسواق العالمية(Khaled ، 2014،319)

3.المناطق الحرة:

وهو الاستثمار الذي يهدف الى تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، لذلك تسعى الدول الى جعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمار من خلال منح المستثمرين الحوافز والمزيد من الاعفاءات، والاستثمار الاجنبي هنا يعمل من خلال قوانين خاصة ومنظمة جاذبة للاستثمار في المناطق الحرة (Al-Kalbani، 2023،351).

4.الشركات متعددة الجنسية:

تعد الشركات متعددة الجنسية من اهم اطراف الاستثمار الاجنبي المباشر وقد أزداد دورها مع التطورات التكنلوجية المعاصرة مما أدى الى تسهيل حركة كل من الصناعة من الاستثمار حيث اصبح من السهل على الشركات الكبيرة ان تراقب وتمارس عدة نشاطات في مناطق عديدة من العالم دون تعيين نظام اعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها ،واصبحت الشركات المتعددة الجنسية تعتمد على الخبرات والمهارات الموجودة في الشركة الام الذين يقومون بتوجيه عمل فروع الشركة عن بعد(Ahmed ،2005، 160)

4: التضخم المستورد:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المثيرة للاهتمام الكثير من صانعي السياسة الاقتصادية في دول العالم بسبب اثار التضخم السلبية على معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل والدخل الحقيقي للأفراد لذلك تصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين القائمين على السياسات التنموية لأغلب الدول النامية في العالم ويشير التضخم الى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وبسبب زيادة انفتاح الاقتصادات الدولية على العالم الخارجي اضحت الاقتصادات تتأثر بالتغيرات العالمية بصورة اسرع مما ادى الى تأثر مستويات التضخم في تلك الاقتصادات بعوامل خارجية وبالتي يمكن ان يكون مصدر التضخم خارجي مما يؤدي الى نشوء التضخم المستورد (Nell's، 2004،257).

4-1: مفهوم التضخم المستورد:

يعد الاقتصادي جان بودان هو اول من اشار الى ظاهر التضخم المستورد في عام (1568) اذ توصل الى ان ارتفاع المستوى العام في الاسعار في اوربا بسبب ارتفاع عرض الذهب والفضة المستوردة من الخارج.

ويعرف بأنه الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع مستمر في المستوى العام الاسعار جراء فائض في الطلب الكلي وارتفاع في التكاليف بسبب مصادر خارجية (Mayerlen، 2008،7).

كما عُرف التضخم المستورد هو ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجم عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي وارتفاع في تكاليف المدخلات من قبل الشركاء الأجانب (Kolodko، 1987،1131)

وهناك تعريف اخر له وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار في دولة معينة نتيجة تسرب التضخم العالمي اليها من خلال الاستيرادات وهي ظاهرة تصيب الدول العربية النفطية وترتفع خطورة التضخم المستورد في الدول كلما زادت درجة انفتاحها على العالم الخارجي

كما عُرف ايضاً وهو التضخم المحكوم بعوامل خارجية تظهر بشكل واضح في مستوى الاسعار المحلية وايضا تم تعريفه هو الارتفاع السريع والمستمر في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ويرتفع كلما زاد الميل الحدي والميل المتوسط لاستهلاك الاستيرادات وكلما كانت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة ويمكن قياس التضخم المستورد من خلال المعادلة الاتية (Al-Khatib ، Diab ، 2015،257): -

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times (\text{معدل التضخم العالمي})$$

4-2 قنوات انتقال التضخم المستورد:

اختلف الاقتصاديون في تحديد قنوات الانتقال الدولية للتضخم المستورد لكنهم اتفقوا على فكرة لعملية الانتقال وكما يأتي (Choi، 1982،3)

1. **القناة المباشرة للأسعار:** وهي قناة خاصة بالعلاقات المباشرة بين قطاع التجارة الخارجية لدولة ما والاسواق العالمية من خلال استبدال الاستيرادات محل مدخلات الانتاج والاستهلاك النهائي.

2. **قناة غير مباشرة للدخول:** وهي قناة خاصة بتأثر عرض النقد والدخل المحلي بميزان المدفوعات (Darby، Lothian، 1983،501)
3. **قناة السيولة:** وهي القناة الخاصة بانتقال التضخم المستورد من خلال قيام البنك المركزي بزيادة عرض العملة المحلية من خلال شراء العملات الاجنبية نتيجة فائض ميزان المدفوعات مما يتسبب بضغوط تضخمية بسبب تدفقات رؤوس الاموال فيجب على السلطات النقدية القيام بعملية التعقيم من اجل سحب جزء من السيولة الناتجة عن شراء العملات الأجنبية (El-Ghaish ، 2023،42)

4-3: اثار التضخم المستورد على الاقتصاد:

من الصعب فصل اثار التضخم المستورد عن اثار التضخم المحلي كون كلاهما يؤديان الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ويمكن توضيح بعض الاثار الهامة التضخم المستورد على الاقتصاد وكما يأتي (Muthana ، Al-Kubaisi، 2019،268)

1.التفاوت في توزيع الدخل والثروة: بسبب التذبذب الكبير في نمو معدلات الدخول النقدية اثناء التضخم يؤدي التضخم سواء كان محلياً او مستورد الى احداث فروقات في توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع كون اصحاب عوامل الانتاج (اصحاب المشروعات ومالكي الاراضي ومالي رؤوس الاموال) الذين يستلمون عوائد حق التملك يؤدي التضخم الى نمو دخولهم النقدية اثناء فترة التضخم مما يؤدي الى تزايد دخولهم الحقيقية اما اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة كالموظفين ومستفيدي الاعانات الاجتماعية والكسبة يؤدي التضخم الى انخفاض دخولهم بسبب انخفاض دخلهم الحقيقي اثناء التضخم بسبب انخفاض القوة الشرائية لدخولهم .

2.ارتفاع كلفة الاستثمار المحلي: يؤدي التضخم المستورد الى ارتفاع تكاليف الاستثمار المحلي كون قطاع الاستثمار يحتاج الى خبراء وفنيين من الشركات الاجنبية الاستثمارية وآلات ومعدات مستوردة وبسبب ارتفاع الاسعار العالمية ادى الى ارتفاع اسعار تلك المستوردات مما تسبب بخطر ارتفاع تضخم التكلفة.

3. يؤدي التضخم المستورد الى الركود الاقتصادي: يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المستورد الى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض الاستثمار بشكل عام وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على وجه الخصوص وبالتالي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات مما ينعكس الى ارتفاع الركود الاقتصادي (El-Ghaish، 2023،442).

5- الإطار المفاهيمي للانكشاف الاقتصادي

1-5 الانكشاف الاقتصادي:

الانكشاف الاقتصادي هو احد مظاهر العولمة التي فرضتها سياسة الدول الصناعية المتقدمة بحجة الرأسمالية الحديثة التي من شأنها تغيير وجهة الدول الرأسمالية من استغلال الموارد الاقتصادية للدول الاقل تقدماً والتي بموجبها وجدت نموذجاً جديداً للتحرير الاقتصادي يسمى بالانكشاف الاقتصادي المبنى على علاقات غير متكافئة وتقسيم العالم الى قسمين دول صناعية متقدمة واخرى نامية حيث الدول المتقدمة الصناعية تفرض سيطرتها على البلدان النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسية من اجل بسط سيطرتها على موارد تلك الدول و استنزافها واغراق اسواقها بالسلع الرخيصة بسبب تخلف الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على المنافسة مما يؤدي الى اثر سلبي على النمو الاقتصادي في تلك البلدان(Jawad ،2023، 39-40)

ويعد الانكشاف الاقتصادي من المواضيع المهمة في التجارة الدولية باعتباره أحد اهم المؤشرات لقياس درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على علاقاته التجارية مع دول العالم وما طبيعة تلك العلاقة ونوع السلع المصدرة والمستوردة من والى الخارج، أي ان الانكشاف الاقتصادي يمكن ان يُعبّر عن معرفة مدى أهمية الصادرات والاستيرادات الى حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس شكل من اشكال التبعية الاقتصادية بمظاهرها المتعددة (Al-Marzouqi ، 2007، 20).

اما التبيعة بمفهومها العام فتُعرّف على انها خضوع اقتصاد قومي متّخلف لاقتصاد قومي متقدم سواء كان اقتصاد منطقة معينه او اقتصاد دولة معينة وتكون هذه التبعية شاملة كل اوجه الاقتصاد في الدولة المتقدمة او القرارات التي تصدر منها نظرا لما يتميز به الاقتصاد المتقدم من السيطرة التقنية والمالية والنقدية(كما عرفت التبعية الاقتصادية على انها مجموعة من النظريات التي ترى فشل البلدان النامية في تحقيق مستويات ملائمة من التنمية بسبب تبعيتها للبلدان الصناعية المتقدمة اذ يؤكدون اصحاب نظرية التبعية على ان من مصلحة البلدان الرأسمالية الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للبلدان النامية بسبب الامكانيات التكنولوجية والمالية التي تملكها تلك الدول(Todaro ، 2006،114)

.

2-5: الانكشاف التجاري (الانفتاح التجاري):

يعد الانفتاح التجاري دليل على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كونه يعطي صورة عن مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الاسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على احتياجاته من السلع وايضا يوضح مدى تأثير التكتلات الاقتصادية والاسعار العالمية على الاقتصاد المحلي لدولة معينه (Sulayem ،2024.54).

5-3: مفهوم الانفتاح (الانكشاف) التجاري:

يعرف الانفتاح (الانكشاف) التجاري على انه تحرير التجارة الخارجية بشقيها السلعي والرأسمالي، اي الانفتاح على التدفقات السلعية والخدمية ورؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية من والى الخارج من كافة العقبات والقيود والتي تتمثل بالرسوم الجمركية والقيود الكمية والفنية (Khudair ، 2019،522)

وعُرف الانفتاح (الانكشاف) التجاري ايضا على انه تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المتحيزة ضد التصدير واتخاذ سياسات حيادية اتجاه الاستيراد وتخفيض التعريفات ويكون برنامج تحرير التجارة شاملا العديد من الاجراءات المتعلقة بسياسات التصدير والاستيراد والسياسات الكلية اتجاه الشركاء التجاريين (Al-Saffar ، 405، 2023)

أما صندوق النقد الدولي فعُرف الانفتاح (الانكشاف) التجاري على انه تحرير قطاع التجارة الخارجية ويشمل بذلك الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورأس المال الداخل والخارج من العقبات والقيود كافة ممثلة بالقيود الكمية والفنية والادارية والضرائب الجمركية (Saadoun ، 2020،130)

5-4: اشكال (الانكشاف) الانفتاح التجاري:

يوجد عدة اشكال للانفتاح التجاري يمكن اجمالها بما يأتي (Al-Khatib 2024،780): -

1.الانفتاح التجاري الجزئي: هو الانفتاح الذي يعتمد على الاتفاقيات الثنائية بين بلدين أذ لا يتم الغاء القيود والحواجز الجمركية بشكل شامل أنما يتم اتباع سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات، فالانفتاح هو مبادلات تجارية على مستوى العالم وليس بالضرورة ان يكون هناك ربح لكل او بعض دول العالم.

2. الانفتاح التجاري التام: هذ النوع من الانفتاح يعني تحرير التجارة من كافة القيود على حركة عناصر الانتاج بالذات الحرية الكاملة لحركة رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية بالإضافة الى حرية انتقال السلع والخدمات من والى الخارج وهذا ما يسمى بالتجارة الحرة.

3.الانفتاح التجاري متعدد الاطراف: يوجد هذا النوع من الانفتاح في ظل المنظمات العالمية التي تدعو الى الغاء جميع العوائق على التجارة الخارجية، حيث الدول تكون منفتحة على بعضها البعض بقوة كونها خاضعة لاتفاقيات تجارية مسبقة مع الدول الأعضاء في المنظمات نفسها.

5-5: اهمية الانفتاح (الانكشاف التجاري):

لما كان ليس بمقدور اي دولة مهما بلغت مستوى من التطور ان تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولمدة طويلة من الزمن بسبب مشكلة الندرة النسبية لذا دعت الحاجة الى قيام التجارة الخارجية بين الدول، يؤكد العديد من الاقتصاديين على ان تحرير التجارة مؤثر ايجابيا على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم النمو الاقتصادي لهذا يعد النمو الاقتصادي من اهداف التنمية الاقتصادية لأن اغلب اقتصاديات العالم تواجه تحديات هائلة ، فأكثر من مليار انسان يعيشون في فقر مدقع وتشترك الدول سواء النامية او المتقدمة في هدف تقليص الفقر في مختلف دول العالم عن طريق تحقيق معدلات اعلى للنمو الاقتصادي وتحقيق ذلك يكمن في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري (Abdelaziz ، 2010،152) ، والانفتاح الاقتصادي عاملا مهما في اعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات الاقتصادية المهمة مما يؤدي الى زيادة الانتاجية وكفاءتها وايضا يساهم في الوصول الى وفورات الحجم كون توسيع السوق من خلال التجارة يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة النمو، ويساهم الانكشاف التجاري في المدى الطويل على تحسين انتاجية اليد العاملة من خلال نشر المعرفة والتكنولوجيا وتشجيع المنافسة في الاسواق المحلية والدولية التي تؤدي الى ادخال منتجات جديدة (Fakhry, Kulaib ،2019،69).

5-6: مؤشرات الانكشاف(الانفتاح) التجاري:

في الادبيات الاقتصادية ظهرت العديد من المؤشرات التي تهتم بقياس درجة الانفتاح الاقتصادي وتلك المؤشرات عبارة عن مجموعة من السياسات التجارية المتبناة حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة درجة انفتاح الدول اقتصاديا على بعضها البعض وكما يأتي (Al-Taie ، Abdul Majeed،2018، 115-116)

1.مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

يوضح مؤشر الانكشاف الاقتصادي مدى انفتاح اقتصاد دولةٍ ما على الاسواق العالمية من خلال التجارة الخارجية، وهو المؤشر الذي يوضح مدى اهمية التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاد تلك الدولة فكلما ارتفعت قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادي دلّ على زيادة تأثير التجارة الخارجية على الدولة فإذا تجاوزت درجة الانكشاف (25%) دلّ على انكشاف البلد على العالم الخارجي ويمكن حساب هذ المؤشر وفق الصيغة التالية (Fakher Shalal ، 2016، 57).

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

ويمكن قياس الانكشاف الصناعي من خلال قسمة مجموع الصادرات الصناعية والاستيرادات الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي الصناعي

2.مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:

كثير من الدول تستمد دخلها القومي وبنسبة كبيرة من تصدير سلعة اولية واحدة او عدد قليل جدا من السلع المنتجة حيث ان ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الى (25%) وأكثر تعد مؤشرا للانفتاح الاقتصادي ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية (Odeh ، 2016،57)

$$\text{مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

وبما ان الصادرات تمثل أحد جانبي التجارة العالمية فكلما خصصت الدولة جزء من انتاجها لغرض التصدير كان ذلك دليلاً على اندماج الدولة اندماجاً كبيراً في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية وايضاً الاعتماد الكبير للدولة على الخارج **اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فيمكن قياسه من خلال قسمة الصادرات الصناعية على الناتج الصناعي لمعرفة نسبة الصادرات الصناعية الى الناتج المحلي الإجمالي.**

3.مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي:

تعد هذه النسبة ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مواجهة الطلب المحلي لذا من المهم ادراك ان ارتفاع نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي في دولة معينة قد لا يكون ذات دلال قوية على تبعية تلك الدولة الى الخارج (العيسوي، 199، 43-44) ويعد البلد منفتح اقتصاديا اذا بلغت النسبة اكثر من (20%) ويمكن حساب هذ ا المؤشر وفق المعادلة التالية (Fakher ، Shalal ، 2019،59) :

$$\text{مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فيمكن قياسه من خلال تقسيم الاستيرادات الصناعية على الناتج المحلي الاجمالي الصناعي لبيان درجة اعتماد الدولة على الخارج في سد حاجة السوق المحلي من السلع المصنعة.

4.مؤشر نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات:

يعبر مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات عن قدرة الصادرات على حصول الدولة على استيراداتها من خلال الصادرات من خلال التنسيق والتناسب بين الصادرات والاستيرادات ، وعندما لا تستطيع الدولة من تغطية مستورداتها من خلال الصادرات فأنها تقع ضحية للتبعية للخارج ومن اجل تغطية صادراتها تلجأ الى القروض الخارجية ومع زيادة الاستيرادات تزداد الديون مما يؤدي الى الوقوع في ازمة اقتصادية ويمكن حساب مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات من خلال الصيغة التالية (Al-Ghalbi ، 2019،59)

$$\text{مؤشر نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الاستيرادات}} \times 100$$

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فيمكن قياسه من خلال تقسيم قيمة الصادرات الصناعية على الاستيرادات الصناعية لمعرفة درجة تغطية الصادرات الصناعية للاستيرادات الصناعية.

5.مؤشر التركز الجغرافي للصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات دولة معينة الى عدد محدود من الشركاء التجاريين وكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً كلما كانت الدولة أكثر تأثرا بالقرارات الخارجية اي دل على تبعية البلد المصدر الى البلد المستورد، ويمكن حسابه بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هير فندال -هيرشمان وحسب القانون ادناه:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{1=1}(\frac{x_1}{x})^2} - \sqrt{1/1}}{1 - \sqrt{1/1}}$$

حيث أن:

χi: قيمة الصادرات من السلعة i
X : أجمالي الصادرات
I : أجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

وان قيمة هذا المؤشر محصورة بين(الصفر و 100%) ويعتبر معامل التركز الجغرافي مرتفعا اذا زاد عن (40%) فهذا يدل على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع مما يخشى فقدان او الخروج من الأسواق التي تتركز فيها تلك السلعة واحتمالية تعرض الدولة الى صدمة في حال حدوث تقلبات حادة في اسعار السلع أما اذا كانت تلك النسبة اقل من (40%) فهو دليل على وجود توزيع للصادرات على عدد كبير من الدول (Anani et al ، 2022، 146)

6.مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد هذ المؤشر من اهم المؤشرات لقياس درجة مديونية الدولة كونه يظهر قدرة الدولة على سداد ديونها من خلا ربط الدين الخارجي بالناتج المحلي الاجمالي حيث ان هذا المؤشر لأية دولة يدل على مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على التمويل الخارجي وتكون هذه النسبة في حدود الامان اذا لم تتجاوز (60%) وتتراوح بين(20-25 %) حسب مقترح المنظمة الدولية لتخفيف الديون (Debt Organization International Relief) في حين صندوق النقد الدولي اقترح ان تكون الحدود من(25-30%) ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية (Mudallala، Al-Ajla ، 2013،283)

$$\text{مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

7. مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة نفسها:

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة ومن ثم القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة التخصص كون التخصص عنصر مهم في تحديد القدرة التنافسية لصادرات أي دولة ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل نفس الصناعة بالمقارنة مع اجمالي التجارة في الصناعة نفسها (أي تصدير واستيراد سلع داخل المجموعات السلعية الضيقة) وبتم حسابه حسب القانون التالي: -

$$\text{مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة نفسها} = \frac{[(Xi+Mi) - |Xi - Mi|]}{(Xi + Mi)}$$

حيث أن:
Xi : الصادرات من السلعة (الصناعة) i
Mi: الواردات من السلعة (الصناعة) i
|Xi - Mi|: ويمثل التجارة بين الصناعات
(Xi + Mi): قيمة التجارة في نفس الصناعة
[(Xi+Mi) - |Xi - Mi|]: قيمة التجارة داخل نفس الصناعة(كل التجارة التي لا تمثل تبادلا بين صناعات مختلفة)

وفي حالة وجود تجارة داخل نفس الصناعة فان (Xi) و (Mi) تكون صفرية ، وعليه فان (مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة نفسها) تكون أيضا صفرية ، أما اذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة ، فأن (Xi) تساوي(Mi) وعليه فأن (مؤشر نسبة التجارة داخل الصناعة نفسها) يساوي الواحد الصحيح كون التخصص عنصر مهم في تحديد القدرة التنافسية لصادرات أي دولة فكلما زاد مستوى تقدم الدول زاد مستوى التخصص الصناعي (Al-Khazraji ، 12007،179)

8. قياس القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية وفقا لمؤشر (بلاسا Balassa) الميزة النسبية الظاهرة:

ويسمى بمقياس (Balassa Index) نسبة لواضع هذا المقياس في 1965، ومن ثم طوره في عام 1977، وهو مؤشر لقياس حصة الصادرات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة ويمكن حساب هذا المؤشر وفق القانون التالي:

$$RCA = (Xijt / Xwjt) /(\sum iXijt / \sum iXwjt)$$

حيث أن:
Xijt : صادرات الدول حيز الدراسة من السلع الصناعية التحويلية.
Xwjt : صادرات العالم من السلع الصناعية التحويلية.

∑iXijt : اجمالي صادرات الدول حيز الدراسة.
∑iXwjt: اجمالي صادرات العالم.
حيث ان ارتفاع حصة الصادرات في الأسواق الدولية يعدّ مؤشرا على ارتفاع عائداتها من تصدير تلك السلعة وكذلك ارتفاع أهميتها بالمقارنة مع المنافسين المباشرين في الأسواق نفسها وعليه فانه سيتم استخدام هذا المؤشر لقياس القدرة التنافسية للصادرات الصناعية التحويلية وعلى مستوى الدول العربية ككل فكلما كان ناتج المقياس قريباً من الواحد كان دالاً على التنافسية العالية، وكلما كان بعيداً دل على ضعف التنافسية (Al-Barzanji, et al ، 2018،326)

6. العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والانكشاف الصناعي:

أصبح الاقتصاد العالمي في العقود الاخيرة من القرن الواحد والعشرين أكثر ترابطا بفعل الحرية التجارية حيث زادت التجارة العالمية بشكل سريع بفعل الميزة النسبية التي تبين ان جميع البلدان حتى الاقل كفاءة في الانتاج يمكن ان تستفيد من التجارة الحرة، ففي عام 2002 بلغ اجمالي التجارة العالمية (7.9) تريليون دولار وان نسبة (60%) من التجارة كانت سلع مصنعه (Scot، Miles، 2005، 166-167)

6-1: أثر سعر الصرف في الانكشاف الصناعي:

يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية شديدة الحساسية لاستجابته السريعة لكثير من المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لذا يجب الاهتمام باستقرار سعر الصرف (Saleh ، 2022،293)

وتعد العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال كونهما وجهان لعملة واحدة اي ان علاقتهما تبادلية وثيقة كون سوق الصرف الاجنبي هو الوجه الاخر للميزان التجاري اي ان تأثر الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف يُعد امرا ضروريا من خلال تحديد الاثار الفورية والآجلة لسعر الصرف على التجارة الخارجية حيث تشير الدراسات الى انه في حال عدم توفر شرط المرونات فان التغيرات في الاسعار لا تعكسها التغيرات في الكميات مما يؤدي الى اثارا سلبيه على الميزان التجاري (Al-Ani، Mohi ، 2019،340)

وبناء على ما سبق فأن تغيرات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على المعاملات التجارية الخارجية سوف نبين أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات والاستيرادات وعلى النحو التالي:

1.اثار تغيرات سعر الصرف على الصادرات:

يؤدي ارتفاع اسعار الصرف الاجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) الى جعل اسعار السلع المحلية والسلع الموجهة للتصدير ارخص نسبيا على المستوردين الاجانب مما يؤدي الى زيادة الصادرات بشرط ان ارتفاع مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة الاجنبية ويحدث العكس عند انخفاض سعر الصرف الاجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) مما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية والسلع الموجهة للتصدير مما يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية وايضا انخفاض الصادرات بالتالي ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية (Al-Saadi ، Abed ، 2011،91)

2. اثار تغيرات سعر الصرف على الاستيرادات:

يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف الاجنبي) الى ارتفاع اسعار الاستيرادات المقومة بالعملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المستوردة بشرط ان تكون مرونة الطلب المحلية على الاستيرادات اكبر من الصفر مما يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة الاجنبية ويحدث العكس عند ارتفاع قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف الاجنبي) يؤدي الى انخفاض اسعار الاستيرادات مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها وارتفاع الطلب على العملة الأجنبية (Keshk ، 2017،282)

وغاية دول العالم هو ان يكون سعر صرف عملتها الحقيقي يتساوى او يقترب من سعر الصرف التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه لذلك اتخذت الدول سياسات تجارية من شأنها الوصول لتلك الغاية لذلك كثير من دول العالم اتجهت الى الانفتاح التجاري من اجل خفض سعر الصرف الحقيقي ورفع القدرة التنافسية لصادرات الدولة كون تغير سعر الصرف الاسمي قد لا يعطي الصورة الكاملة عن مدى التغير في القدرة التنافسية لصادرات الدولة المعنية كون انخفاض سعر الصرف الاسمي لعملة دولةٍ ما بمعدل اقل من ارتفاع مستوى الاسعار سوف يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية لصادرات تلك الدولة على الرغم من انخفاض سعر الصرف الاسمي (Mohamed ,at el، ، 2020،67)

ولكي تتحقق اهداف تغير سعر الصرف يجب توفر مجموعة من الشروط (Mokhtari، 2018،16):

1.ارتفاع الطاقة الانتاجية من اجل مواجهة الطلب الخارجي.
2.عدم التعامل بالمثل من قبل الشركاء التجاريين اي عدم تغيير قيمة العملة من قبل الدول الاخرى.
3.ثبات اسعار السلع والخدمات المحلية في الدولة التي تقوم بتغيير قيمة عملتها
4.اقتران تغير قيمة العملة المحلية بوجود طلب خارجي على سلع وخدمات الدولة التي تقوم بالتخفيض.

7: أثر الاستثمار الاجنبي في الانكشاف الصناعي:

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من المتغيرات ذات الاهمية العلمية والعملية نظرا لانعكاساته على الاقتصاد الكلي ولأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية كونه يمثل الاداة الرئيسية في الحصول على التمويل الخارجي حيث تعد العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح التجاري احد اهم مواضيع الاقتصاد الدولي بسبب تعدد الآراء حول اتجاه وطبيعة العلاقة بينهما كون

المدارس الفكرية جميعها دافعت على الحرية التجارية والمكاسب المستمدة منها و توصلت العديد من الدراسات الى الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات والاستيرادات (Abdel Wahab ، 2023،159)

وعند البحث في الأدبيات الموجودة بشأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يمكن أن نستنتج أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة يختلف باختلاف خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعته الخاصة بكل بلد اي ان العلاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة اي انه اذا كانت الصادرات سلعا نهائية فان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر يكون سلبيا اما اذا كانت الصادرات سلعا وسيطة فيكون اثر الاستثمار الاجنبي المباشر ايجابيا على التجارة(Samantha، 2018، 88-89)

وتوصلت بعض الدراسات الى الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي من خلال التأثير الايجابي للتدفقات الاستثمارية الوافدة على الصادرات الصناعية كون زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل البلد يؤدي الى زيادة حجم الموارد المحلية مما يؤدي الى تحفيز الحكومة الى فتح الابواب لزيادة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل دعم عملية التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني مما يشجع المستثمرين الى زيادة استثماراتهم في القطاع الصناعي بالتالي نمو الصادرات الصناعية (نصر الدين ، 2023،146)

وايضا هناك بعض الدراسات توصلت الى الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات كونه يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات والعملات الاجنبية في الدول من خلال تعويض نقص المدخرات الوطنية مما يؤدي الى خلق وظائف جديدة ذات جودة أفضل واجور اعلى

في حين بعض الدراسات توصلت الى الاثر السلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستيرادات البلد المضيف كون الشركات المتعددة الجنسية تحتاج الى عمالة ماهرة وتكنولوجيا حديثة واليات عالية التقنية وسلع وسيطة وغالبا تكون غير متوفرة في الدولة المضيفة ولذلك تضطر الشركات المتعددة الجنسية لاستيرادها (Lakhdar, et al ، 2021، 73-74)

اما تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الاجنبي المباشر فهو يؤثر بشكل ايجابي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصا في الدول النامية فانه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة في دولة ما زاد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حيث توصلت دراسة اجريت على مجموعة من البلدان النامية انه كلما زاد حجم التجارة الخارجية وخصوصا الصادرات كلما زادت فرصة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لتلك الدول حيث سترتفع الايرادات المتحققة من التصدير مما يكون حافزا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب الحرية في تحرك رؤوس الاموال بين الدول (Mohammed ، 2011،23)

وفي دراسة جرت في باكستان من قبل الباحث (محمد شاه زاد) عام (2011) لغرض بحث الصلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في باكستان حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سببيه ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتصدير والنمو الاقتصادي وان الاستثمار الاجنبي المباشر له اثر ايجابي على التجارة الخارجية ونموها في الدولة محل الدارسة وان زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى باكستان بسبب زيادة النمو الاقتصادي وسياسة دولة باكستان التجارية اي ان الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة عاملان مهمان في تعزيز النمو الاقتصادي(Iqbal، 2011،82)

8: أثر التضخم المستورد في الانكشاف الصناعي:

ان العلاقة بين التضخم والانكشاف تكتسب اهمية واسعة في اغلب الدراسات الاقتصادية الدولية كون التضخم المستورد يمكن ان يكون اكثر تأثيراً في الاقتصادات الاكثر انفتاحاً بسبب ارتباط التضخم بتقلبات سعر الصرف ويمكن ان يكون تأثير التضخم المستورد اقل تأثيرا على الاقتصادات الاكثر انفتاحاً (Temple، 2002، 450-451)

حيث توصلت بعض الدراسات الى ان العلاقة بين التضخم المستورد والانفتاح التجاري علاقة موجبة ثنائية الاتجاه كون الانفتاح التجاري يؤدي الى الاعتماد على الاستيرادات في سد حاجة الطلب المحلي وان ارتفاع مستوى الاسعار في الاسواق العالمية ينتقل الى الاقتصاد المحلي مما يتسبب في رفع معدلات التضخم المحلي اي ان ارتفاع مستوى التضخم المحلي الناتج عن التضخم الاجنبي وخاصة في الدول النامية يكون بسبب الاعتماد على الخارج في توفير السلع الاستهلاكية النهائية و التي تكون اغلب صادراتها سلع اولية مما يؤدي الى التأثير سلبا على تنمية القطاع الصناعي وانخفاض الاستثمار فيه في ظل تقلبات الاسعار وخاصة الصناعة التحويلية مما يؤدي الى تغذية وارتفاع مستوى التضخم وايضا يؤثر التضخم المستورد على القدرة التنافسية للصناعات المحلية بالتالي عدم القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية وانخفاض الصادرات الصناعية ومن هنا فقد ادى الى ارتفاع مستوى التضخم المحلي الناتج من التضخم الاجنبي الى زيادة الاعتماد على القطاع الخارجي مما تسبب في ارتفاع مؤشر الانكشاف الصناعي والانكشاف الصناعي المرتفع ادى الى نقل ارتفاع مستوى الاسعار العالمية الى رفع مستوى الاسعار في الاسواق المحلية في الاقتصادات النامية (Ayachi،Charef ، 2018، 1-3)

وفي دراسة اخرى اجريت في غينيا من قبل (Van Lam) عام (2007) من اجل البحث عن العلاقة بين التضخم المحلي والانكشاف التجاري كمؤشر للتضخم المستورد وتوصلت الى ان هناك علاقة مباشرة بين التضخم المستورد والانكشاف التجاري وان التضخم المحلي يتأثر بشكل كبير بأسعار استيرادات المواد الغذائية أي ان ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري ادى الى نقل الضغوط التضخمية الى غينيا (Lam، 2007،345)

في حين دراسة (Ke Tang and others) التي اجريت في الصين عام (2015) للبحث عن تأثير التضخم المستورد على الانفتاح الصناعي داخل الصين وقد توصلت الى ان اسعار السلع الصناعية في الصين لا تتأثر بالأسعار العالمية ويمكن ان يزيد من ارباح منتجي السلع النهائية اي ان التضخم المستورد ادى الى تزايد ارباح منتجي السلع النهائية للصناعات التحويلية وخاصة الصناعات النفطية والمعدنية كون تلك الصناعات ترتبط بأسعار الأسواق العالمية اي عندما ترتفع الاسعار في الاسواق العالمية يزيد من ارباح منتجي تلك الصناعات (Tang، Others، 2015، 162-166)

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي في العراق:

9: واقع الاقتصاد العراقي:

يعد العراق من بلدان الشرق الاوسط التي تقع في جنوب غرب اسيا بين خط عرض (29.6-37.27) درجة شمالا وخط طول (38.39-48.36) درجة شرقا ويحده خمسة دول وهي ايران وتركيا والمملكة العربية السعودية وسوريا والاردن ويحتوي على (18) محافظة ويبلغ عدد سكان العراق التقريبي (433240000) نسمة حسب تقديرات عام (2023) (Iraqi Ministry of Planning, Iraq، 2020، 7)

ويعد الاقتصاد العراقي اقتصاد غني بالعديد من الموارد الطبيعية كالأراضي الصالحة للزراعة والعديد من المعادن كالغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت فضلا عن النفط الخام ويعتبر من الاقتصادات الكبيرة في الوطن العربي ويعتبر موقع العراق موقعا متميزا واستراتيجي يتوسط دول العالم كونه قريب من الاسواق العالمية ويطل على مشارف قارة اوربا من جهة وعلى الخليج العربي من جهة اخرى ويعد من البلدان ذات الدخول المتوسطة (زغير ، 2021، 94) اكتشف النفط في العراق عام (1927) بكميات كبيرة وحصلت شركة نفط العراق المتعددة الجنسيات (Iraq Petroleum Company IPC) على امتيازات من الحكومة العراقية غطت العراق بالكامل وفي عام (1927) اصدرت الحكومة العراقية قانون تشجيع الصناعة العراقية والذي استمر حتى عام (1958) وفي عام (1935) تأسس المصرف الصناعي الزراعي الذي ساهم في تشجيع الصناعة المحلية وفي عام (1946) تم فصل المصرف الزراعي عن المصرف الصناعي حيث ساهم المصرف الصناعي في تمويل مشاريع مثل مشاريع صناعة الاسمنت والزيوت النباتية والغزل والنسيج من اجل النهوض بالصناعة العراقية (Al-Rubaie، 2016، 157)

وفي التسعينيات من القرن العشرين تعرض العراق الى الحصار الاقتصادي وحرمانه من ايرادات تصدير النفط الخام مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لكن الذي ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي هو تطبيق قرار الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) (Shandi ، 2009، 31)

اما بعد عام (2003) فالتغير السياسي شهد الاقتصاد العراقي تحولا من نظام اقتصادي تكون التجارة الخارجية محتكرة من قبل الدولة الى نظام اقتصادي حر أي التحول ال اقتصاد السوق لكن ذلك التحول لم يؤدي الى تحقيق الفائدة المرجوة من سياسة الانفتاح الاقتصادي بسبب مشال الإغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الأجنبية المصنعة وكذلك تدمير البنى التحتية وعمليات النهب التي طالت المنشآت الحيوية وسرقة معداتها مما ادى الى انخفاض انتاجية اغلب القطاعات الاقتصادية بسبب اما توقف الانتاج في المؤسسات العامة والخاصة او بسبب انخفاض انتاجيتها مما ادى الى وجود فائض طلب في الاسواق المحلية(Yasser، 2013، 8) ومما زاد الامر سوء اعتماد العراق بشكل كبير على تصدير النفط الخام لدرجة قامت الحكومة العراقية بدفع نفقات العاملين في القطاعات الاقتصادية الاخرى من ايرادات تصدير النفط الخام مما جعل القطاعات الاقتصادية عبئا على ميزانية الدولة من دون ان تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Khamas ، Abdul Latif، 2023، 5) ، لذلك يعد القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد العراقي لكونه المورد الاساسي للموازنة العامة للدولة واحد الركائز الاساسية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي والمصدر الرئيسي للعملات الاجنبية بسبب احادية الانتاج والاعتماد فقط على تصدير النفط الخام (Abbas، Mutlaq ، 2023، 127)

9-1: تحليل اتجاهات القطاع الصناعي العراقي:

يعاني القطاع الصناعي في العراق من التدهور والاهمال بسبب تردي الاوضاع السياسية والامنية والفساد المالي والاداري المستشري في جميع مفاصل الدولة على الرغم من ان القطاع الصناعي العراقي تم بناءه في خمسينيات القرن الماضي وتم تطويره في السبعينيات الا انه بقي متخلفا حتى بعد عام (2003) والتغير السياسي الذي حصل بسبب توقف (192) مصنعا منتجا كان لها دور في التنمية الاقتصادية وبسبب عدم استقرار القطاع النفطي بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية جعل اهتمام الحكومة العراقية منصب على تطوير القطاع النفطي واهمال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى مما يعني عدم وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية وعدم تحقيق التنويع الاقتصادي (Hamed، Saleh ، 2019، 254)

9-2: القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الناتج الصناعي) للفترة (2004-2023):

من خلال الجدول (1) ادناه نلاحظ ان ناتج القطاع الصناعي العراقي متذبذب ارتفاعا وانخفاضا طيلة مدة الدراسة (2004-2023) وان ناتج الصناعة الاستخراجية يستحوذ على النسبة الاكبر من الناتج الصناعي العراقي اذا تتراوح بين (94%-100) وان ناتج الصناعة التحويلية

يساهم بنسبة ضئيلة جدا تكاد لا تذكر في الناتج الصناعي العراقي طيلة مدة الدراسة (2004-2023) وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الا ان النفط الخام يعد احد المكونات الاساسية والاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وبلغ الناتج الصناعي عام (2004) (34381) مليون دولار الا انه انخفض في عام (2005) ليبلغ (34373) مليون دولار وسبب انخفاض الناتج الصناعي سوء الاوضاع الامنية والسياسة وتوقف اغلب المصانع بعد التغير السياسي الا انه ارتفع في عام (2006) ليبلغ (58954) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (71.52%) بسبب التحسن النسبي للأوضاع الامنية وزيادة العائدات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ثم عاود الانخفاض ليبلغ عام (2007)(48949) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (16.97%-) ثم عاود الارتفاع في عام (2008) ليبلغ (75075) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (53.37%) بسبب زيادة الصادرات النفطية والاستقرار الاقتصادي والسياسي الا انه انخفض مرة اخرى ليصبح في عام (2009) ليبلغ (50776) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (32.37%-) بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة الازمة العالمية الا انه عاود الارتفاع مرة اخرى ليصبح في عام (2012) بقيمة (118827) مليون دولار بسبب زيادة انتاج النفط الخام مما يعكس اهمية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب سياسة الحكومة الاستثمارية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي الاعتماد بشكل كبير على انتاج النفط الخام والبقاء على احادية الاقتصاد من اجل تعزيز المركز المالي العراقي واستمر بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا حتى وصل الى اعلى قيمة له في عام (2022) بمبلغ (155603) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (58.66%) بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وزيادة الحصة الشهرية العراقية وفقا لمقررات أوبك (Central Bank of Iraq، 2023،13)

جدول (1)ناتج القطاع الصناعي بالأسعار الجارية العراقي للفترة (2004-2023) (مليون دولار)

السنة	ناتج الصناعة الاستخراجية (1)	نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج الصناعي (2)	ناتج الصناعة التحويلية (3)	نسبة مساهمة ناتج الصناعة التحويلية قي الناتج الصناعي (4)	الناتج الصناعي (5)	معدل نمو القطاع الصناعي السنوي % (6)	نسبة مساهمة الناتج الصناعي في GDP (7)	الناتج المحلي الاجمالي (8)
2004	33692.04	98.76	689.07	1.23	34381.12	0.00	94.80	36267.00
2005	33591.53	96.97	781.20	3.03	34372.73	-0.02	83.60	41115.70
2006	57456.74	97.45	1498.22	2.55	58954.96	71.52	78.70	74911.00
2007	47452.48	96.94	1496.65	3.06	48949.13	-16.97	55.60	88038.00
2008	73135.59	97.41	1940.04	2.59	75075.63	53.37	57.66	130204.00
2009	47929.63	94.36	2845.90	5.64	50775.53	-32.37	42.82	118579.00
2010	62292.81	96.00	3331.94	4.00	65624.75	29.24	45.30	144867.00
2011	101679.00	96.81	3399.21	3.19	105078.21	60.12	56.57	185749.00
2012	115120.90	96.90	3706.54	3.10	118827.44	13.08	54.50	218032.00
2013	110279.39	93.25	6335.20	6.75	116614.59	-1.86	49.70	234637.00
2014	106019.82	93.35	6626.24	6.65	112646.06	-3.40	49.30	228491.00
2015	55105.79	99.83	3422.72	0.17	58528.51	-48.04	34.20	171136.00
2016	52606.00	99.76	3794.53	0.24	56400.53	-3.64	32.70	172478.70
2017	72272.58	94.26	4397.54	5.74	76670.12	35.94	40.10	191197.30
2018	98556.38	98.60	3823.31	1.40	102379.69	33.53	48.20	212406.00
2019	96837.29	98.42	4504.06	1.58	101341.35	-1.01	45.00	225203.00
2020	55283.80	98.08	5473.64	1.92	60757.45	-40.05	33.30	182454.80

207691.60	**47.22**	**61.42**	**98071.97**	**4.30**	**4216.14**	**95.70**	**93855.83**	**2021**
264182.20	**58.90**	**58.66**	**155603.32**	**3.06**	**4755.28**	**96.94**	**150848.04**	**2022**
253881.80	**48.40**	**-21.03**	**122878.79**	**7.23**	**8885.86**	**92.77**	**113992.93**	**2023**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

.- Central Bank of Iraq Economic Report for the years (2004-2023)

-العمود (5) ناتج جمع العمود (1+3).

- تم استخراج الاعمدة (7.6.4.2) من قبل الباحث.

3-9: تحليل اتجاهات الصادرات والاستيرادات الصناعية العراقية:

1.تحليل الصادرات الصناعية للفترة (2004-2023) :

من خلال بيانات جدول (2) نلاحظ ان صادرات النفط الخام تشكل النسبة الاكبر في الصادرات الصناعية العراقية طيلة مدة الدراسة (2004-2022) بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير ان لم يكن اعتماداً كلياً على صادرات النفط الخام واهمال بقية القطاعات الصناعية الاخرى.

نلاحظ من الجدول (2) ان الصادرات الصناعية تتذبذب ارتفاعا و انخفاضا طيلة مدة الدراسة(2004-2023) على الرغم من الاتجاه العام هو الارتفاع حيث بلغت في عام (2004) (17721) مليون دولار ثم اخذت بالارتفاع التدريجي لتصبح في عام (2008) لتبلغ (63280) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (60.98%) الا انها انخفضت في عام (2009) لتصبح (39158) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (38.12%-) بسبب ازمة الرهن العقاري واثارها على أسواق النفط العالمية ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى لتصبح في عام (2012) (93559) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (18.23%) ثم عاودت الى الانخفاض مرة اخرى بسبب هبوط اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية لتصبح عام (2016) (41293) مليون دولار نمو سنوي سالب (19.01%-) ثم عاودت الى الارتفاع مرة اخرى لتصبح في عام (2018) (86338) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (50.11%) وبسبب جائحة كورونا واجراءات الحضر الصحية التي اثرت على الاسواق العالمية انخفضت الصادرات الصناعية مرة اخرى واصبحت في عام (2020) (46818) مليون دولار ثم عاودت الارتفاع لتصبح في عام (2022) بأعلى قيمة للصادرات الصناعية بمبلغ (117868) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (61.85%) الا انها عاودت الانخفاض مرة اخرى في عام (2023) لتصبح (98721) بمعدل نمو سنوي سالب (16.24%-) بسبب انخفاض انتاج النفط الخام.

جدول (2)الصادرات والاستيرادات الصناعية في العراق للفترة (2004-2022) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات الصناعية غير النفطية (2)	الصادرات الصناعية (3)	معدل نمو الصادرات الصناعية (%) (4)	الاستيرادات النفطية (5)	الاستيرادات الصناعية غير النفطية (6)	الاستيرادات الصناعية (7)	معدل نمو الاستيرادات الصناعية (%) (8)	الفجوة الصناعية النفطية (9)	الفجوة الصناعية غير النفطية (10)
2004	17703	18	17721		2100	7947	10047		15603	-7929
2005	23578	15	23593	33.14	2320	8778	11098	10.46	21258	-8763
2006	30298	18	30316	28.50	2157	8210	10367	-6.59	28141	-8192
2007	39270	40	39310	29.67	1917	7881	9798	-5.49	37353	-7841
2008	63216	64	63280	60.98	3431	14110	17541	79.03	59785	-14046
2009	39134	24	39158	-38.12	4068	16729	20797	18.56	35066	-16705
2010	51376	31	51407	31.28	4304	17698	22002	5.79	47072	-17667
2011	79083	48	79131	53.93	4685	19265	23950	8.85	74398	-19217
2012	93503	56	93559	18.23	5783	23780	29563	23.44	87720	-23724
2013	89908	54	89962	-3.84	6205	25519	31724	7.31	83703	-25465
2014	84730	51	84781	-5.76	5743	23617	29360	-7.45	78987	-23566
2015	50953	31	50984	-39.86	4557	18797	23354	-20.46	46396	-18766

-13785	37940	-26.62	17138	13786	3352	-19.01	41293	1	41292	2016
-15311	53758	11.28	19071	15340	3731	39.29	57518	29	57489	2017
-18626	81709	21.94	23255	18706	4549	50.11	86338	80	86258	2018
-23077	74395	24.05	28848	23205	5643	-7.15	80166	128	80038	2019
-19370	41994	-16.13	24194	19462	4732	-41.60	46818	92	46726	2020
-16460	68822	-15.41	20465	16462	4003	55.55	72827	2	72825	2021
-22239	112455	35.12	27652	22243	5409	61.85	117868	4	117864	2022
-26525	92270	19.26	32978	26527	6451	-16.24	98723	2	98721	2023

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرة احصاء التجارة الخارجية (2003-2023).
- العمود (3) ناتج جمع العمود (1+2)، العمود (7) ناتج جمع العمود (5+6).
- تم استخراج الاعمدة (10.9.8.4) من قبل الباحث.

2.تحليل الاستيرادات الصناعية للفترة (2004-2023):

من خلال بيانات جدول (2) اعلاه نلاحظ ان الاستيرادات الصناعية العراقية بارتفاع مستمر طيلة مدة الدراسة (2004-2022) بسبب الاعتماد على السلع المستوردة لسد حاجة الطلب الداخلي كون النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي هي انتاج قطاع الصناعة الاستخراجية كما اسلفنا حيث كانت في عام (2004) بمبلغ (10047) مليون دولار ثم اخذت بالارتفاع التدريجي لتصبح عام (2008) (17541) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (79.03%) بسبب ارتفاع دخول المواطنين و زيادة الطلب الداخلي وعدم وجود جهاز انتاجي مرن واستمرت بالارتفاع حيث اصبحت في عام (2013) (31724) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (7.31%) نتيجة ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب الاهتمام بالقطاع النفطي على حساب القطاعات الانتاجية الاخرى ثم انخفضت في عام (2014) لتصبح (29360) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (7.45%-) بسبب سوء الاوضاع الامنية وزيادة استيرادات القطاع العسكري (البنك المركزي العراقي ، 2015،89) ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى لتصبح عام (2019) (28848) مليون دولار بسبب تعافي اسعار النفط وزيادة الدخول مما ادى الى زيادة الطلب الداخلي ثم عاودت الانخفاض مرة اخرى بسبب جائحة كورونا واجراءات الحضر الصحية لتصبح في عام (2020) بمبلغ (24194) مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب (13.16%-) ثم عاودت الارتفاع لتبلغ اعلى قيمة لها في عام (2023) بمبلغ (32978) مليون دولار بمعدل نمو سنوي (19.26%)

3.تحليل مؤشر الانكشاف الصناعي في الاقتصاد العراقي

من خلال بيانات جدول (3) نلاحظ ان العراق لا يعاني من فجوة صناعية كون الصادرات الصناعية اكبر من الاستيرادات الصناعية طيلة مدة الدراسة (2004-2023) ولكن عند استبعاد الصادرات النفطية نلاحظ ارتفاع الفجوة الصناعية للقطاع الصناعي طيلة مدة الدراسة كون نسبة صادرات النفط الخام تشكل نسبة (96%-99) من مكونات الصادرات العراقية حيث نلاحظ ان الانكشاف الصناعي للصناعات الاستخراجية يتراوح بين (58%) الى (100.74%) حيث كانت اعلى ادنى نسبة لمؤشر الانكشاف الصناعي الاستخراجي عام (2004) (58.78%) واعلى نسبة كانت في عام (2015) بنسبة (100.73%) في حين نلاحظ ان الانكشاف الصناعي للقطاع التحويلي مرتفع جدا حيث تراوحت نسبته (298%) الى (1156%) بسبب اهتمام الحكومة العراقية بتطوير القطاع النفطي واهمال بقية القطاعات مما جعل العراق يعاني من ارتفاع مؤشر الانكشاف الصناعي غير النفطي بصورة كبيرة كون نسبة الصناعات التحويلية كما مر سابقا تشكل نسبة ضئيلة جدا في مكونات الناتج المحلي الاجمالي العراقي اي انه يعتمد على القطاع الخارجي في سد حاجة الطلب المحلي وان اغلب استيراداته هي استيرادات سلع استهلاكية لا تؤدي تطوير القطاع الصناعي وانه يتأثر بصورة كبيرة وسريعة بالتغيرات الحاصلة بالأسواق العالمية مما يجعله اقتصاد تابع للبلدان الصناعية المتقدمة.

جدول (3) الانكشاف الصناعي في العراق للفترة (2004-2023) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات الصناعية غير النفطية (2)	الاستيرادات النفطية (3)	الاستيرادات الصناعية غير النفطية (4)	ناتج الصناعة الاستخراجية (5)	ناتج الصناعة التحويلية (6)	الانكشاف الصناعي للصناعة الاستخراجية (7)	معدل النمو السنوي للانكشاف (8)	الانكشاف الصناعي للصناعة التحويلية (9)	معدل النمو السنوي للانكشاف (10)
2004	17703	18	2100	7947	33692	689	58.78		1155.90	
2005	23578	15	2320	8778	33592	781	77.10	31.17	1125.58	-2.62
2006	30298	18	2157	8210	57457	1498	56.49	-26.73	549.19	-51.21
2007	39270	40	1917	7881	47452	1497	86.80	53.66	529.25	-3.63
2008	63216	64	3431	14110	73136	1940	91.13	4.99	730.60	38.05
2009	39134	24	4068	16729	47930	2846	90.14	-1.09	588.67	-19.43
2010	51376	31	4304	17698	62293	3332	89.38	-0.83	532.09	-9.61
2011	79083	48	4685	19265	101679	3399	82.38	-7.83	568.16	6.78
2012	93503	56	5783	23780	115121	3707	86.24	4.69	643.08	13.19
2013	89908	54	6205	25519	110279	6335	87.15	1.05	403.67	-37.23
2014	84730	51	5743	23617	106020	6626	85.34	-2.09	357.19	-11.51
2015	50953	31	4557	18797	55106	3423	100.73	18.04	550.09	54.01
2016	41292	1	3352	13786	52606	3795	84.86	-15.75	363.34	-33.95
2017	57489	29	3731	15340	72273	4398	84.71	-0.19	349.49	-3.81
2018	86258	80	4549	18706	98556	3823	92.14	8.77	491.35	40.59
2019	80038	128	5643	23205	96837	4504	88.48	-3.97	518.04	5.43
2020	46726	92	4732	19462	55284	5474	93.08	5.20	357.24	-31.04
2021	72825	2	4003	16462	93856	4216	81.86	-12.06	390.50	9.31
2022	117864	4	5409	22243	150848	4755	81.72	-0.17	467.84	19.81
2023	98721	2	6451	26527	113993	8886	92.26	12.90	298.55	-36.18

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية

-العمود (4.3.2.1) بيانات الجدول (11).

-العمود(6.5) بيانات الجدول (9)

- الانكشاف الصناعي تم احتسابه وفق القانون = (الصادرات الصناعية + الاستيرادات الصناعية /الناتج الصناعي) X 100

9-4: تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والانكشاف الصناعي في العراق:

شهد الاقتصاد العراقي عدة تقلبات منذ بداية القرن العشرين ولغاية الان حيث تم استخدام اغلب ادوات الاقتصاد الكلي من اجل مواجهة الازمات الحادة من جهة ومن جهة اخرى لزيادة النمو الاقتصادي وسوف يتم تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، الاستثمار الاجنبي المباشر، التضخم المستورد) واثارها في الانكشاف الصناعي وكما يلي: -

9.5: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والانكشاف الصناعي:

من خلال بيانات جدول (4) نلاحظ تحسن سعر صرف الدينار العراقي طيلة مدة الدراسة (2004-2023) فبعد ما كان عام (2004) (1453) دينار مقابل (1) دولار اصبح في عام (2008) (1193) دينار مقابل (1) دولار بسبب التغير السياسي بعد عام (2003) ورفع العقوبات الدولية عن العراق ثم استمر بالتحسن التدريجي حتى اصبح عام (2010) (1170) مقابل (1) دولار بسبب ارتفاع الصادرات النفطية وتحسن اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وبسبب سوء الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار السياسي ارتفع سعر الصرف الاجنبي مما ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي ليصبح عام (2013) (1232) مقابل (1) دولار واستقر نسبيا مع ارتفاع طفيف حتى عام (2020) وبسبب جائحة كورونا الصحية وأثارها على الاسواق العالمية مما ادى الى تخفيض الصادرات العراقية وما رافقها من انخفاض اسعار النفط ونظرا للعجز الكبير في الموازنة التشغيلية و رؤية العراق الاقتصادية في حماية المنتج المحلي وتوفير مبالغ من اجل سد عجز الموازنة التشغيلية ادى بالسلطات النقدية العراقية الى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية ليصبح عام (2021) (1474) مقابل (1) دولار

وعلى الرغم من تخفيض قيمة الدينار العراقي من اجل حماية المنتج المحلي وزيادة الصادرات الا ان مؤشر الانكشاف الصناعي غير النفطي بقي مرتفعاً جداً فبعد ما كان عام (2004) (1155.9%) اصبح في عام (2023) (557.84%) بسبب احادية الصادرات العراقية واعتمادها على الصناعات الاستخراجية وعدم استخدام العوائد المتأتية من الصادرات النفطية في تطوير الهياكل الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية مما ادى الى بقاء اعتماد العراق على استيراد سلع استهلاكية خفيفة من اجل سد حاجات الطلب المحلي وعدم استيراد مكائن والات متطورة من اجل تعزيز التراكم الرسمالي للقطاع الصناعي مما جعله يتأثر بصورة كبيرة وسريعة بالتغيرات الخارجية وبقاءه تابعا لاقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة .

جدول (4)تحليل العلاقة بين المتغيرات الكلية والانكشاف الصناعي في العراق للفترة (2004-2023) (مليون دولار)

السنة	الاستيرادات (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	معدل نمو GDP% (3)	سعر الصرف (4)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف % (5)	التدفقات الصافية ل FDI (6)	معدل النمو السنوي لل FDI (%) (7)	معدل التضخم العالمي (%) (8)	معدل التضخم المستورد (%) (9)	الانكشاف الصناعي للقطاع النفطي (10)	الانكشاف الصناعي من دون قطاع النفط (11)
2004	21302	36267		1453		0		3.52	2.07	58.78	1155.9
2005	23532	41116	13	1469	1	423	423	4.11	2.35	77.10	1125.58
2006	22009	74911	82	1467	0	440	17	4.27	1.25	56.49	549.19
2007	19556	88038	18	1255	-14	963	523	4.81	1.07	86.80	529.25
2008	35012	130204	48	1193	-5	1836	873	8.95	2.41	91.13	730.60
2009	41512	118579	-9	1170	-2	1697	-138	2.86	1.00	90.14	588.67
2010	43915	144867	22	1170	0	1460	-237	3.33	1.01	89.38	532.09
2011	47803	185749	28	1218	4	2082	622	4.82	1.24	82.38	568.16
2012	59006	218032	17	1233	1	3400	1318	3.73	1.01	86.24	643.08
2013	63320	234637	8	1232	0	-2335	-5736	2.65	0.72	87.15	403.67
2014	58602	228491	-3	1214	-1	-10180	-7844	2.35	0.60	85.34	357.19
2015	47467	171136	-25	1247	3	-7772	2407	1.44	0.40	100.73	550.09
2016	34208	172479	1	1275	2	-6471	1301	1.61	0. 32	84.86	363.34
2017	38066	191197	11	1258	-1	-5139	1332	2.25	0.45	84.71	349.49
2018	46416	212406	11	1209	-4	-4564	576	2.44	0.53	92.14	491.35
2019	57581	225203	6	1196	-1	-2965	1599	2.22	0.57	88.48	518.04
2020	48293	182455	-19	1234	3	-2884	81	1.91	0.50	93.08	357.24
2021	40849	207692	14	1474	19	-2612	272	3.48	0.68	81.86	390.50
2022	55194	264182	27	1482	1	-1925	688	7.93	1.66	81.72	467.84
2023	65826	253882	-4	1324	-11	-5428	-3504	5.64	1.46	92.26	298.55

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- العمود (4.2.1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصاد السنوي (2004-2023) صفحات متفرقة.
- العمود (8.6) بيانات البنك الدولي.
- العمود (11.10.9.7.5.3) تم احتسابها من قبل الباحث.
- التضخم المستورد تم احتسابه وفق القانون = (الاستيرادات/الناتج المحلي الاجمالي) x التضخم العالمي.

9-6: تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والانكشاف الصناعي:

على الرغم من الموارد الكثيرة التي يمتلكها العراق التي لا تزال غير مستقلة مما يعني وجود فرص استثمارية كبيرة الا ان العراق يواجه الكثير من التحديات التي تعيق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومن تلك التحديات انهيار البنى التحتية في جميع القطاعات الاقتصادية خصوصا بعد عام (2003) مما ادى الى تعطل اغلب القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية بالتالي زيادة تكاليف الاستثمار وعدم القدرة على التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من قبل المستثمرين الاجانب وانعدام الاستقرار الامني والسياسي وارتفاع مؤشر الفساد المالي والإداري (Hassan، Mutashar ، 130،2024-131) فنلاحظ من خلال بيانات جدول (4) تذبذب التدفقات الصافية للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ارتفاعا وانخفاضاً طيلة مدة الدراسة(2004-2023) حيث لا يوجد تدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر في عام (2004) والسبب في انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سوء الاوضاع الامنية واحتلال العراق في عام (2003) في حين بلغت في عام (2005) (423) مليون دولار واخذت بالارتفاع التدريجي حتى اصبحت في عام (2012) (3400) مليون دولار بسبب تحسن الاوضاع الامنية وزيادة الصادرات النفطية مما تسبب في تحفيز المستثمرين الاجانب الى زيادة استثماراتهم في العراق ولكن في عام (2014) وبسبب سوء الاوضاع الامنية وسيطرة عصابات داعش الاجرامية على مساحات من الاراضي العراقية ادى الى تخفيض التدفقات الصافية للاستثمار الاجنبي المباشر لتصبح (10180-) مليون دولار واستمرت التدفقات الاستثمارات الاجنبية بالانخفاض حتى اصبحت في عام (2020) (2884-) مليون دولار بسبب جائحة كورونا واجراءات الحضر الصحي واستمر الاستثمار الاجنبي المباشر منخفضاً حتى بعد انتهاء جائحة كورونا وعودة الحياة الى طبيعتها فأصبح في عام (2023) (5428-) مليون دولار مما جعل العراق يعاني من نقص في الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم على نقل التكنلوجيا الحديثة وتطوير هياكل القطاع الصناعي واستقطاب العمالة الماهرة مما جعل مؤشر الانكشاف الصناعي في العراق مرتفعا حيث نلاحظ ان مؤشر الانكشاف الصناعي للقطاع الصناعي غير النفطي في عام (2004) كان مرتفع جدا (1155.9%) بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة خصوصا بعد تبديل النظام السياسي مما ادى الى عدم القدرة على الانتاج والاعتماد على الاستيرادات في سد حاجة الطلب المحلي واستمر مؤشر الانكشاف الصناعي غير النفطي مرتفعا حتى عند تحسن الاوضاع الامنية حيث بلغ في عام (2012) (643.08%) واستمر مؤشر الانكشاف للقطاع الصناعي غير النفطي بالارتفاع حتى بلغ عام (2023) (298.55%) اي ان الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع الخارجي في توفير احتياجات السوق المحلية بالتالي بقي القطاع الصناعي متخلفا وتابعا للبلدان الصناعية المتقدمة .

9-7: تحليل العلاقة بين التضخم المستورد والانكشاف الصناعي:

من خلال بيانات جدول (4) نلاحظ ان معدل التضخم المستورد في العراق يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا طيلة مدة الدراسة (2004-2023) بسبب ارتباطه بمعدل التضخم العالمي الذي يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا طيلة مدة الدراسة حيث نلاحظ كلما زادت قيمة الاستيرادات كلما ارتفع معدل التضخم المستورد حيث نلاحظ ان معدل التضخم المستورد كان في عام (2004) (2.07%) ارتفع في عام (2005) ليصبح (2.35%) بسبب ارتفاع قيمة الاستيرادات الا انه انخفض في عامي (2006) و(2007) بسبب انخفاض قيمة الاستيرادات وانخفاض معدل التضخم العالمي حيث بلغ معدل التضخم المستورد غي عام (2007) (1.07%) الا انه عاود الارتفاع مرة اخرى في عام (2008) حيث بلغ (2.41%) بسبب الازمة العالمية وارتفاع التضخم العالمي ثم عاود الانخفاض عام (2009) ليبلغ (1.00%) واستمر بالانخفاض ليبلغ ادنى مستوى له في عام (2016) (32 .0 %) واستمر بالارتفاع التدريجي ليبلغ عام (2023) (1.46%) ونلاحظ ان مؤشر الانكشاف الصناعي مرتفع جدا في عام (2004) حيث بلغ (1155.9%) والسبب ان قيمة الاستيرادات مرتفعة جدا قياسا بالناتج المحلي الاجمالي حيث ان زيادة الاستيرادات ادت الى ارتفاع مؤشر الانكشاف الصناعي غير النفطي والتضخم المستورد وأستمر مؤشر الانكشاف الصناعي يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا الا انه بقي مرتفع حيث بلغ في عام (2023) (298.55%) اي ان على الرغم من جهود السلطات النقدية في المحافظة على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة وتقليل اثار التضخم المستورد من خلال نافذة بيع العملة الا ان مؤشر الانكشاف الصناعي بقي مرتفعا وظل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية وتابعا للبلدان الصناعية المتقدمة.

المبحث الثالث: قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الانكشاف الصناعي في العراق

10-بناء النموذج القياسي :

تم بناء النموذج القياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الانكشاف الصناعي خلال المدة (2004-2023) من خلال نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL)من خلال المتغيرات الاتية:

1.المتغير التابع:

M (الانكشاف الصناعي) ⟵ المتغير التابع

2.المتغيرات المستقلة:

(INF) التضخم المستورد ⟵ متغير مستقل

(FDI) التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر ⟵ متغير مستقل

(EX) سعر الصرف الحقيقي ⟵ متغير مستقل
(G) الناتج الصناعي ⟵ متغير مستقل
ويمكن بناء النموذج القياسي وتحديد الدالة الخطية وفق الصيغة الاتية:

M=f (INF, FDI, EX ,G)

M=^B0+^B1INF+^B2FDI+^B3EX+^B4G

10-1: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

من خلال اختبار(Augment Dickey–Fuller)(ADF) ديكي فولر الموسع لمعرفة استقراريه المتغيرات وتبين النتائج من خلال جدول (5) حيث نلاحظ ان السلاسل الزمنية للمتغيرات كان بعضها مستقر في المستوى (At Level) وبعضها غير مستقرة ولكن جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول (At First Difference) عند وجود قاطع عند مستوى معنوية (5%.1%) أي النموذج متكامل من الدرجة الأولى وكما في الجدول (4) .

جدول (5)اختبار استقراريه المتغيرات بواسطة اختبار (ديكي فولر الموسع) (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		M	INF	FDI	EX	G
With Constant	t-Statistic	-2.6577	-2.5256	-3.1604	-4.4200	-2.0662
	Prob.	***0.1016***	***0.1254***	***0.0389***	***0.0032***	***0.2590***
		n0	n0	**	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2416	0.8851	-3.0508	-4.6473	-4.8701
	Prob.	***0.1095***	***0.9994***	***0.1452***	***0.0087***	***0.0058***
		n0	n0	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5127	-1.4179	-3.2176	-4.1583	-1.4763
	Prob.	***0.0155***	***0.1407***	***0.0029***	***0.0003***	***0.1266***
		**	n0	***	***	n0
At First Difference						
		d(M)	d(INF)	d(FDI)	d(EX)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-8.9996	-5.7919	-4.6521	-7.9316	-7.3652
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0022***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.7076	-6.8337	-4.4782	-8.6291	-7.3573
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***	***0.0128***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.1649	-5.9264	-4.8063	-7.8810	-7.6150
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

10-2: تقدير نموذج (ARDL)الأولي:

بعد التأكد من استقرار المتغيرات عند الفرق الأول سوف نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الاولي لدالة المتغيرات الاقتصادية الكلية واثارها في الانكشاف الصناعي كما في الجدول (6).

جدول (6)النموذج الأولي (ARDL)بين متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
M(-1)	0.841117	0.147104	5.717821	0.0023
INF	-8.115232	37.55692	-0.216078	0.8375

INF(-1)	179.8773	43.72303	4.114017	0.0092
INF(-2)	63.98583	29.51259	2.168086	0.0823
FDI	-0.008688	0.005871	-1.479637	0.1990
FDI(-1)	-0.011764	0.004596	-2.559664	0.0507
FDI(-2)	0.042962	0.007316	5.872458	0.0020
EX	-4.756921	0.878786	-5.413057	0.0029
EX(-1)	-2.249931	0.590017	-3.813330	0.0125
EX(-2)	3.406056	1.124645	3.028561	0.0291
G	-6.059476	0.785449	-7.714667	0.0006
G(-1)	-4.868834	0.984300	-4.946497	0.0043
C	7.794338	52.41406	0.148707	0.8876
R-squared	0.982041	Mean dependent var		482.6856
Adjusted R-squared	0.938939	S.D. dependent var		117.0641
S.E. of regression	28.92716	Akaike info criterion		9.730949
Sum squared resid	4183.902	Schwarz criterion		10.37400
Log likelihood	-74.57854	Hannan-Quinn criter.		9.819617
F-statistic	22.78416	Durbin-Watson stat		2.295360
Prob(F-statistic)	0.001426			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

من خلال بيانات جدول (6) نجد معنوية العلاقة بين المتغير التابع الانكشاف الصناعي والمتغيرات المستقلة (التضخم المستورد وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي والناتج الصناعي) من خلال قيمة (R^2)حيث بلغت (0.98) اما قيمة (R^2)المحتسبة بلغت (0.93) وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر نسبة (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي (2%) يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج كما نرى ان قيمة (f) المحتسبة بلغت (22.78) عند مستوى معنوية (1%).

3-10: اختبار الحدود (Bound Test) لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل المقدرة لدالة المتغيرات الاقتصادية الكلية واثارها في الانكشاف الصناعي:

من خلال بيانات جدول (7) ان قيمة (f-statistic) المحتسبة كانت (19.55253) وعند مقارنتها مع القيم الحرجة عند المستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1) نراها أكبر من القيم العظمى عند مستوى معنوية (10%) و(5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وتكامل بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والانكشاف الصناعي في العراق .

جدول (7)اختبار الحدود طويلة الاجل ((Bound Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	19.55253	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

Actual Sample Size	18		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

4-10: تقدير معالم الاجل القصير والطويل لنموذج (ARDL):

1.تقدير معالم الاجل القصير:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي حيث من خلال بيانات جدول (8) التضخم المستورد (inf) لسنة سابقة له أثر معنوي سالب عند مستوي معنوية (1%) أي ان زيادة التضخم المستورد لسنة سابقة بمقدار وحدة واحد يؤدي الى انخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي بمقدار (63.985) كون ارتفاع اسعار الاستيرادات سوف يؤدي الى توجه الطلب نحو السلع المحلية بالتالي انخفاض الاستيرادات كما ان صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) له اثر معنوي سالب عند مستوى معنوية (5%)أي ان زيادة التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي بمقدار(0.008%) وأيضا صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) لسنة سابقة له اثر معنوي سالب أي ان زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي بمقدار(0.042) عند مستوى معنوية (1%) كما ان سعر الصرف الحقيقي له اثر معنوي سالب عند مستوى معنوية (1%) له أي ان زيادة سعر الصرف الحقيقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي بمقدار (4.756%) أي ان عند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يتحول الطلب الى السلع المحلية بالتالي تنخفض الاستيرادات مما يؤدي الى تقليل الاعتماد على الخارج كما يتضح ان سعر الصرف الحقيقي لسنة سابقة له اثر معنوي سالب عند مستوى معنوية (1%) ايضا أي ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لسنة سابقة يؤدي الى انخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي بمقدار(3.406%) كما ان الناتج الصناعي له اثر معنوي سالب على مؤشر الانكشاف الصناعي عند مستوى معنوية (1%) أي ان ارتفاع الناتج الصناعي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي بمقدار (6.059) كما ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (CointEq) سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) حيث بلغت (-0.158883) اي انها اقل من الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة لذا سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل .

جدول (8)نتائج تصحيح الخطاء والعلاقة قصيرة الاجل لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-8.115232	17.20980	-0.471547	0.6571
D(INF(-1))	-63.98583	16.51396	-3.874651	0.0117
D(FDI)	-0.008688	0.002329	-3.730109	0.0136

D(FDI(-1))	-0.042962	0.003816	-11.25965	0.0001
D(EX)	-4.756921	0.409795	-11.60804	0.0001
D(EX(-1))	-3.406056	0.331960	-10.26045	0.0002
D(G)	-6.059476	0.292388	-20.72408	0.0000
CointEq(-1)*	-0.158883	0.010373	-15.31765	0.0000
R-squared	0.992782	Mean dependent var		-45.94587
Adjusted R-squared	0.987729	S.D. dependent var		184.6506
S.E. of regression	20.45459	Akaike info criterion		9.175394
Sum squared resid	4183.902	Schwarz criterion		9.571114
Log likelihood	-74.57854	Hannan-Quinn criter.		9.229958
Durbin-Watson stat	2.295360			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

2.تقدير معالم الاجل الطويل:

من خلال بيانات جدول (9) لمعالم الاجل الطويل لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم المستورد وصافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي والناتج الصناعي) ليست لها أي أثر معنوي على الانكشاف الصناعي في الاجل الطويل بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية وان الاستيرادات تركز على السلع الاستهلاكية والتي لا يكون لها أثر في تنمية القطاع الصناعي وزيادة انتاجيته وبالتالي اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج في سد حاجة الطلب المحلي.

جدول (9)تقدير معالم العلاقة طويلة الاجل لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي والانكشاف الصناعي

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	1483.779	1243.825	1.192916	0.2864
FDI	0.141683	0.130699	1.084047	0.3278
EX	-22.66313	26.56236	-0.853205	0.4325
G	-68.78192	65.67275	-1.047343	0.3429
C	49.05695	288.2875	0.170167	0.8716
EC = M - (1483.7787*INF + 0.1417*FDI -22.6631*EX -68.7819*G + 49.0569)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

5-10: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي:

من خلال بيانات جدول (9) عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين حيث نلاحظ من خلال جدول (10) ان قيمة (F)(Prob)(0.7235) غير معنوية كونها اكبرمن (5%).

جدول (10)اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.144155	Prob. F(1,4)	0.7235
Obs*R-squared	0.626134	Prob. Chi-Square(1)	0.4288

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

10-6: اختبار عدم ثبات تجانس التباين:

من خلال اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey) نتأكد من ان النموذج خالي من مشكلة عدم تجانس التباين حيث نلاحظ من خلال بيانات جدول (11) ان قيمة (1.4) Prob. F (0.7235) وقيمة (12) Prob. Chi-Square (0.4288) غير معنوية كونها أكبرمن (5%) أي نقل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة لأي ان البواقي غير معنوية ولها تباين متجانس.

جدول (11)اختبار عدم تجانس التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.235692	Prob. F(12,5)	0.9813
Obs*R-squared	6.503261	Prob. Chi-Square(12)	0.8886
Scaled explained SS	0.917787	Prob. Chi-Square(12)	1.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

10-7: اختبار استقراريه النموذج المقدر من خلال (SUM,CUSUM Squares):

من خلال شكل (19) نلاحظ ان مجموع تراكم البواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على استقراريه المعالم المقدرة.

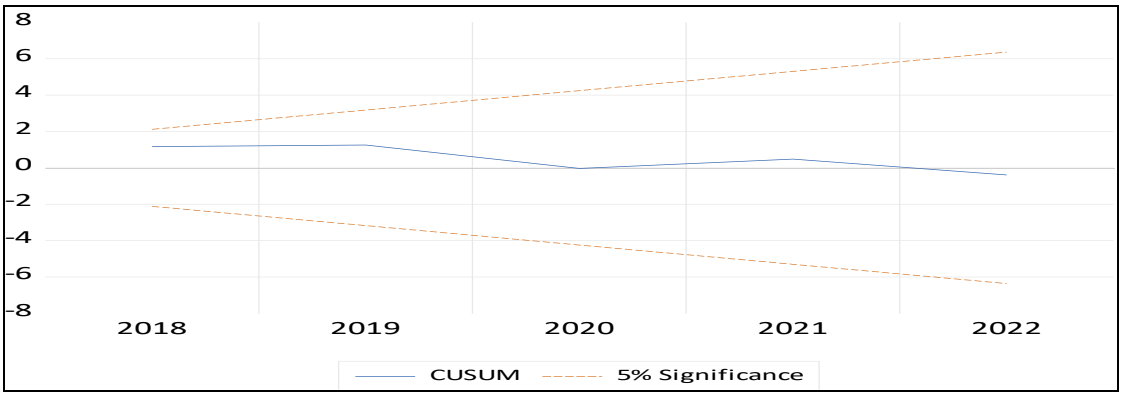

شكل (1)اختبار مجموع تراكم البواقي CUSUM Test

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

والشكل (20) يوضح مجموع مربعات تراكم البواقي يقع بين حدي القيم الحرجة أي ان المتغيرات الداخلة في النموذج معنوية عند مستوى معنوية (5%).

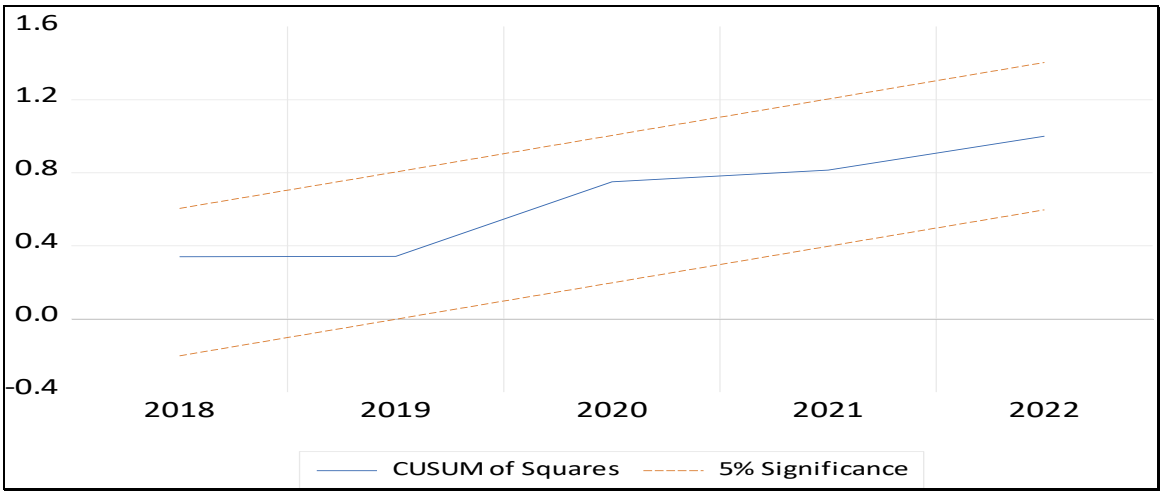

شكل (2)اختبار مجموع مربعات تراكم البواقي(cusum of Squares)
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

11-1: الاستنتاجات:

1. اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاهتمام بالقطاع النفطي واهمال بقية القطاعات الاقتصادية مما أدى الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي واعتماد القطاع الصناعي على الناتج الاستخراجي بشكل كبير ان لم يكن اعتمادا كلياً حيث كانت أدنى نسبة لمساهمة النفط الخام في الناتج الصناعي (92.77%) في عام (2023).

2. تخلف هيكل التجارة الخارجية حيث ارتفاع الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات الأخرى مما ترتب عنه الأضرار بالقدرة التنافسية للصادرات العراقية.

3. على الرغم من انفتاح الاقتصاد العراقي على الأسواق العالمية الا انه لم يزال يعاني من أحادية التصدير .

4. انكشاف الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع مؤشر الانكشاف الصناعي غير النفطي للاقتصاد العراقي فبعد ما كان عام (2004) (1155.90%) أصبح في عام (2023) (298.55%) وهي نسبة مرتفعة جدا بسبب اعتماد الاقتصاد على الاستيرادات في سد حاجة السوق المحلية من السلع الصناعية.

5. من خلال اختبار الحدود (Bound Test) تبين عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغير التابع (الانكشاف الصناعي) والمتغيرات المستقلة (التضخم المستورد وصافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي والناتج الصناعي)

11-2: التوصيات:

1. معالجة الاختلال الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي من خلال الحد من الاعتماد على النفط واتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.
2. الاقتصاد العراقي بحاجة الى حزمة متكاملة من الإصلاحات على الصعيد الأمني والسياسي والبيئي من اجل توفير بيئة امنه ومتطورة تساعد على بناء قطاع صناعي متطور عن طريق توفير البنى التحتية اللازمة من طرق وجسور ومطارات ومدن صناعية وإقرار القوانين والتشريعات التي من شأنها تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساعد على نقل العمالة الماهرة والتكنولوجية الحديثة.
3. زيادة النفقات الاستثمارية وخاصة الموجهة للقطاع الصناعي من اجل عمليات البحث والتطوير للنهوض بالقطاع الصناعي وخاصة في الصناعات التحويلية وإعادة فتح المصانع المعطلة التي كانت تنتج قبل التحول السياسي عام (2004).
4. يجب على السلطة الاقتصادية اتباع سياسة إحلال الواردات وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خالا دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص وتوفير كل ما يستلزم من اجل نجاح تلك السياسة من خلال اصدار القوانين والتشريعات والإعفاءات وتوجيه المشتريات الحكومية نحو السلع محلية الصنع من اجل بناء قاعدة إنتاجية وتطوير الهياكل الإنتاجية للصناعة التحويلية عن طريق الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي من اجل استيرادات سلع رأسمالية ذات تكنولوجية متطورة من شأنها تساعد على بناء قطاع صناعي متطور قادر على الوصول لفورات الحجم وسد حاجة السوق المحلية
5. تغير هيكل تجارة المصنوعات من خلال محاولة تصنيع المواد الأولية المصدرة وتحقيق درجة كبيرة من الاستفادة من تلك المواد.

6. رسم خطط صناعية متطورة عن طريق انشاء مجلس اعلى للتصنيع مهمته وضع خطط صناعية مستقبلية وأستخدم الإيرادات النفطية من اجل بناء بنى تحتية وتمويل المشاريع الصناعية الضخمة واستغلال الموارد الاقتصادية الكثيرة التي يتمتع بها العراق.

3-11 : المصادر

1 Abdel Salam Abu Qahf, The Different Forms and Policies of Foreign Investments, Alexandria, University Youth Foundation, 2003.
2 Abbas Ali Hassan, Iqbal Hashem Mutashar, The Reflection of Foreign Direct Investment on Some Economic Indicators in Iraq for the Period 2004-2020, Iraqi Journal of Economic Sciences, Al-Mustansiriya University, Iraq, Twenty-second Year, Issue Eighty, 2024.
3 Abdelmalek Lakhdar, et al., Trade Openness and Foreign Direct Investment in Some Countries of the Middle East and North Africa, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Ibn Khaldun University, Algeria, Volume 4, Issue 1, 2021.
4 Abdous Abdelaziz, The Policy of Trade Openness between Fighting Poverty and Protecting the Environment: The Other Side, Journal of the Researcher, Bechar University, Algeria, 2010.
5 Abdul Hussein Jalil Al-Ghalbi, and Noura Salman Marzouk, Trade Openness and the Effectiveness of Monetary Policy, Journal of the College of Education for Girls for Human Sciences, University of Kufa, Thirteenth Year, Issue 56, 2019.
6 Abdul Karim Shanjar Al-Issawi, International Economics, Policies and Applications, Arab House for Science, Publishing and Distribution, Beirut, 2019.
7 Abdul Wahab Thanoun Saadoun, Measuring and analyzing the relationship between trade openness and economic growth in Turkey using the (ARDAL) model, Journal of Regional Studies, University of Mosul, Fourteenth Year, Issue 25, 2020.
8 Adeeb Qashim Shandi, The reality of the Iraqi economy and foreign direct investment, Al-Kout Journal for Economic and Administrative Sciences, University of Kut, Iraq, first year, Issue 1, 2009.
9 Ali Abbas Karim, Hassan Ali Abdullah, The Impact of the Exchange Rate on Bank Loans, An Applied Research in a Sample of Iraqi Commercial Banks, Journal of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq, Volume 18, Issue 65, 2023.
10 Ali Ismail Abdul Majeed and Ali Omran Al-Taie, Measuring and analyzing the impact of trade openness on some macroeconomic variables in Iraq for the period 2017-2033, University of Karbala Scientific Journal, University of Karbala, Volume Sixteen, Issue IV, 2018.
11 Amin Essid, Exchange Policy as a Tool to Settle the Balance of Payments Imbalance, Hassan Egyptian Library, Lebanon, 2013.
12 Ammar Abdul Hadi Shalal, and Hayman Salman Fakher, The Impact of Trade Openness on the Balance of Payments in Iraq: An Applied Study Using the (ARDAL) Model for the Period (2004-2019), Journal of Business Economics for Applied Research, University of Fallujah, Volume 1, Issue 2, 2021.
13 Ammar Mahmoud Hamid Al-Rubaie, Technology Transfer and Knowledge Capacity Building in Light of the Challenges of the Convention on the Protection of Intellectual Property Rights with Special Reference to Iraq, Unpublished PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq, 2016.
14 Bashar Ahmed Al-Iraqi and Yasser Ammar Hamid, Estimating and analyzing the impact of competitiveness on foreign direct investment for Arab countries for the period (2009-2018), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Iraq, Volume 18, Issue 59, 2022.
15 Central Bank of Iraq Economic Report for the years (2004-2023).
16 Dina Farouk Anani, et al., Classification of the most important indicators for measuring the competitiveness of foreign trade, International Journal of Scientific Research and Sustainable Development, Arab Union for Sustainable Development and Environment, Egypt, Volume 5, 2022.
17 Farouk bin Saleh Al-Khatib, and Abdulaziz bin Ahmed Diab, Advanced Studies in Macroeconomic Theory, Khwarizm Scientific Publishing House, Jeddah, Saudi Arabia, 2015.
18 Fathia Mokhtari, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Trade Balance and the Mechanisms of Treatment, Journal of Administrative and Financial Sciences, University of the Valley, Algeria, Volume 2, Issue 1, 2018.
19 Fatima Charef ,Fethi Ayachi, Non-linear causality between exchange rates, inflation, interest rate differential and terms of trade in Tunisia, African Journal of Economic and Management Studies, Emerald Publishing Limited, 2018.

20 Firas Hussein Al-Saffar, Measuring and analyzing the impact of trade openness on economic growth in Iraq, Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, Arab Center for Culture and Publishing, Palestine, Volume 3, Issue 6, 2023.

21 Frank Mayerlen, Pierre Sola, The Monetary Presentation of the Euro Area Balance of Payments, Occasional paper series No. 96, European central bank, 2008.

22 Gregory W. Kolodko, International Transmission of Inflation: Its Economics and Its Politics, World Development, Journals Ltd, Vol. 15, No. 8, 1987.

23 Haidar Shaker Al-Barzanji, et al., Measuring the Competitive Performance of the National Insurance Company and Some of Its Branches Using the Revealed Comparative Advantage Index (RCAI), Journal of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq, Volume XIII, Issue 42, 2018

24 Hamsa Qusai Abdul Latif, Omar Adnan Khamas, Global Oil Price Fluctuations and their Impact on the Reality of the Iraqi Economy, Al-Riyada Journal for Finance and Business, Al-Nahrain University, Iraq, Volume 4, Issue 2, 2023.

25 Ibrahim Al-Issawi, Measuring Dependency in the Arab World, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 1989.

26 Imad Muhammad Ali Al-Ani and Buraq Hussein Mohi, Analysis of consistency between customs taxes and the exchange rate and their implications for the trade balance in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 25, Issue 115, 2019.

27 Iraqi Ministry of Planning, Iraq Population Estimate 2020.

28 Jamil Mohammed Khaled, Fundamentals of International Economics, First Edition, Academics for Publishing and Distribution, Jordan, 2014.

29 Jonathan Temple, Openness, Inflation, and the Phillips Curve , Journal of Money, Credit, and Banking, The Ohio State University, United States, Volume 34, Number 2, 2002.

30 Jongmoo Jay Choi, TRADE STRUCTURE AND TRANSMISSION OF INFLATION: THEORY AND JAPANESE EXPERIENCE, National Bureau of Economic Research (NBER) , United States of America, 1982.

31 Joseph G Nell's ,David Parker, Principles Of MACROECONOMICS, First Edition, Pearson Education Limited, England, 2004.

32 Ke Tang, And Others, China's Imported Inflation and Global Commodity Prices, Journal Emerging Markets Finance and Trade, University of New England, United States.2015.

33 Laila Ashour Hajem Sultan Al-Khazraji, The Competitiveness of Arab Exports in Light of Economic Reform Programs - Selected Arab Countries, Unpublished PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2007.

34 Laurence S. Copeland, Exchange Rates and International Financk, Fourth Edition published, Pearson Education Limited, United States of America 2005.

35 Lawrence Yahya Saleh and Nour Shadhan Addai, The Effectiveness of Public Spending in Correcting the Imbalance in the Trade Balance Structure in Iraq for the Year 2003, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Vol. 26, No. 119, 2020.

36 Mariam Abdel Wahed Keshk, Exchange rate devaluation and its impact on the Egyptian trade balance, Scientific Journal of the Faculty of Commerce Sector - Al-Azhar University, Egypt, Issue Seventeen, 2017.

37 Massad Mohamed El-Ghaish, The effectiveness of the interest rate in curbing imported inflation in Egypt during the period (1990-2022), Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue Eighteen, 2023.

38 Mayeh Shabib Al-Shammari, Hassan Karim Hamza, International Finance (Theoretical Foundations and Analytical Methods), Dar Al-Kutub wa Al-Waqid for Publishing and Distribution, Baghdad, Iraq, 2015.

39 Maytham Khudair Jawad, Following the degree of economic exposure as an indicator of commercial dependence on the rate of economic growth in the Iraqi economy using the autoregressive model (VAR), Iraqi Journal of Economic Sciences, Al-Mustansiriya University, Iraq, Vol. 21, No. 79, 2023.

40 Michael R. Darby, James R. Lothian, The International Transmission Of Inflation, University of Chicago Press, United, States of America. 1983.

41 Michel Todaro, Economic Development, Arabization, Mahmoud Hassan Hosni, and Mahmoud Hamed Mahmoud, Mars Publishing House, Saudi Arabia, 2006.

42 Mohammed Ahmed Al-Effendi, Introduction to Macroeconomics, Fourth Edition, Al-Amin for Publishing and Distribution, Sana'a, Yemen, 2010.

43 Monem Ahmed Khudair, The Impact of Some Industrial Indicators on Arab Industrial Exposure, An Econometric Analytical Study for the Period 2000-2015, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Year 42, Issue 121, 2019.

44 Muhammad Hassan Odeh, Study and analysis of the relationship between trade openness and economic growth and the extent of its contribution to attracting foreign direct investment to Iraq (1997-2012), Al-Ghari Journal for Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Volume I, Issue 37, 2016.

45 Muhammad Nayef Mahmoud, The Role of the Knowledge Economy in Attracting Foreign Direct Investment: A Comparative Study of the Top Ten Countries in the Continents of the World, Journal of Mesopotamian Development, University of Mosul, Vol. 36, No. 116, 2014.

46 Muhammad Saleh Al-Kubaisi, Tahseen Mahmoud Muthana, Imported Inflation Concept Transmission Channels Antiquities and Treatments Iraq Case Study (1990-2015), Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Iraq, Volume 25. Issue 111, 2019.

47 Muhammad Shahzad Iqbal, And others, Causality Relationship between Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Pakistan, Asian Social Science Journal, Indonesia, V ol. 6, No. 9, 2011.

48 Munem Ahmed Khudair and Abdullah Muhammad Abdullah, The Impact of Some Macroeconomic Variables on Foreign Trade in Iraq for the Period (2001-2016), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Iraq, Volume 3, Issue 43, 2018.

49 Nassima Hallab, Determinants of Foreign Direct Investment in the Maghreb Region, Algerian Journal of Security and Development, University of Algiers, Vol. 8, No. 15, 2019.

50 Ngo Van Lam, Imported Inflation In Papua, The Developing Economies, Published by Wiley, Japan, 2007.

51 Omar bin Faihan Al-Marzouqi, Economic dependence in the Arab countries and its treatment in the Islamic economy, Al-Rushd Library Publishers, Saudi Arabia 2007.

52 Rabah Jamil Al-Khatib, Measuring and analyzing the impact of trade openness on economic growth in Algeria for the period (19902022) Journal of Business Economics for Applied Research, University of Fallujah, Volume 6, Issue 1, 2024.

53 Rashid Nasser Al-Kalbani, et al., Foreign Expatriates: Legal Regulations and Political Implications in Achieving Economic Development in the United Arab Emirates, Journal of Sharia and Law in Malaysia, College of Sharia and Law, Malaysia, Volume 11, Issue 2, 2023.

54 Riyadh Jubeir Mutlaq, Sami Hamid Abbas, The Role of Oil Revenues in Building the Foundations of the Iraqi Economy for the Period (1995-2018), Journal of the Baghdad College of Economic Sciences University, Baghdad College of Economic Sciences, Iraq, Issue 72, 2023.

55 Saad Mahmoud Al-Kawaz and Othman Abdul Latif Jassim, Measuring and analyzing the impact of some macroeconomic variables on Iran's foreign trade for the period (1990-2019), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Iraq, Volume 18, Issue 58, 2022.

56 Sabreen Adnan Wali, Wayman Alaa Kazim, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the General Budget of Iraq: A Case Study for the Period (2004-2018), Hammurabi Journal of Studies, Hammurabi Research Center for Strategic Studies, Iraq, Eighth Year, Issue 35, 2020.

57 Sahar Qasim Mohammed, Mechanisms to be provided for Iraq's transition from a planned economy to a market economy, Central Bank of Iraq, 2011.

58 Salah Abbas, Globalization and its Effects on Financial and Monetary Thought, University House for Printing and Publishing, Alexandria, 2005.

59 Saleh Yasser, The Rentier System and the Construction of Democracy: The Impossible Duality (The Case of Iraq), Friedrich Ebert Foundation, Iraq, 2013.

60 Salem Attia Ben Sulayem, Measuring the Impact of Trade Openness on Economic Growth in Libya during the Period 1990-2019, Scientific Journal of the Faculty of Commerce Al-Qarah Bolli, University of Al-Marqab, Algeria, Issue Nine, 2024.

61 Samer Mohammed Fakhry and Anmar Ghaleb Kulaib, Study of the impact of trade openness on poverty in Iraq in light of economic instability using the error correction model, Journal of Mesopotamian Development, University of Mosul, Iraq, Vol. 39, No. 38, 2019.

62 Samir Abu Mudallala and Mazen Al-Ajla, The Development of Public Debt in the Palestinian Territories, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Palestine, Volume 11, Issue 1, 2013.

63 Saud Jaid Mashkoor Al-Ameri, Inflation Accounting between Theory and Practice, Second Edition, Dar Zahran for Publishing and Distribution, Amman, 2014.

64 Scot , Andrew, Miles , David, MACROECONOMICS UNDERSTANDING THE WAELTH OF NATIONS, SECOND EDITION, Tottenham Court Road, London, 2005.

65 Shaima Moayad Zughair, Industrial Estates: The Experiences of Selected Countries and the Possibility of Benefiting from Them in Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2021.
66 Sherif Ghaiz, Jamal Masaed, Factors affecting the exchange rate under the float, a graphic study, Dirasat Journal, Algeria, Volume 10 Issue 2, 2019.
67 Sobhi Hassoun Al-Saadi, Iyad Hammad Abed, The Impact of Exchange Rate Devaluation on Some Economic Variables with a Focus on Capital Mobility in Selected Countries, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Anbar University, Volume 4, Issue 7, 2011.
68 Suad Abdul Qadir Qassem, Fadwa Ali Hussein, Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on the Development of Jordanian Exports for the Period (1990-2018) Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Iraq, Volume 10, Issue 37, 2021.
69 Yassin Rasoul Younis and Jawad Abbas Mahmoud, Analysis of the reality of foreign direct investment in the Kurdistan Region - Iraq 2006-2016 Journal of Mesopotamian Development, University of Mosul, Supplement No. 124, Volume 39, 2020.
70 Youssef Dolab Yousef, et al., Analysis of the reality of foreign direct investment in the Iraq Stock Exchange for the period 2006-2020, Journal of Al-Isra College, Al-Isra University College, Baghdad, Iraq, Volume 3, Issue 6, 2021.
71 Zaghdar Ahmed, Foreign Direct Investment as a Form of Supporting Strategic Alliances to Face Competition, Journal of the Researcher, University of Algiers, Algeria, 2005.
72 Zubaida Abdullah Noureddine Saleh, Estimating the Determinants of the Exchange Rate in Sudan during the Period (1990-2021), African Journal of Advanced Studies in the Humanities and Social Sciences, Turkey, 2022.